دراسات
DERASAT

دراسات في الطاقة

أمن الإمدادات والمخاطر الجيوسياسية

لهب عطا عبد الوهاب

دراسات في

الطاقة

أمن الإمدادات والمخاطر الجيوسياسية

دراسات في الطاقة
أمن الإمدادات والمخاطر الجيوسياسية

لهب عطا عبدالوهاب
الطبعة الأولى ٢٠١٢
حقوق الطبع محفوظة

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
ص.ب. ٤٩٦، المنامة، مملكة البحرين
هاتف: ٧٥٧ ٧٥٤ (٩٧٣+)
فاكس: ٤٤٠ ٧٥٤ (٩٧٣+)

الإخراج الفني وتصميم الغلاف: فاطمة محمد فتح الله
مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in any retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing from the author.
جميع الحقوق محفوظة: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من المؤلف.

رقم الإيداع في إدارة الوكتبات العامة: د ع ٢٠١١١٩٣٧٦
رقم النشر الدولي: ISBN ٩٧٨-٩٩٩٠١-٠٦-٩٣-٠

الفهرس

تقديم رئيس مجلس أمناء المركز	11
خلاصة تنفيذية	12
كلمة شكر وتقدير	14
الفصل الأول: الطاقة والمخاطر الجيوسياسية	16
أولًا: أمن الطاقة في دول الخليج: بين الحقيقة والوهم	18
أمن إمدادات النفط والغاز في دول الخليج العربي	21
دور الأوبك ودول المجلس كأداة لتحقيق استقرار الإمدادات	24
من المواجهة إلى التعاون	25
ثانياً: القلاقل في الشرق الأوسط وأمن الإمدادات: وقفة تأمل ومراجعة	26
مخاطر توقف الإمدادات	26
الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى أوبك	30
أثر ارتفاع الأسعار على الاقتصاد العالمي	31
الفصل الثاني: لعبة الأمم والثروة النفطية العراقية	34
العوامل المحلية	35
العوامل الإقليمية	39
العوامل الدولية	41
جولات التراخيص	42
الإستراتيجية الأمريكية للطاقة	46
الفصل الثالث: التقارير القطرية والدولية	48
أولًا: الطاقة في مملكة البحرين الفرص والتحديات	50
لمحة عامة عن تطور الصناعة النفطية في مملكة البحرين	50
الغاز الطبيعي	56
إنتاج الكهرباء	59

الفهرس

إحصائيات النفط والغاز لعام 2010 **60**
الرؤية المستقبلية للطاقة في مملكة البحرين **66**

ثانياً: أوبك: آفاق النفط في العالم حتى عام 2030 **68**
الطاقة والنمو الاقتصادي **68**
سياسات الطاقة **69**
هيمنة الوقود الأحفوري **69**
الطلب على النفط في المدى المتوسط والطويل **70**
الطريق إلى الأمام **72**

الفصل الرابع: إدمان الولايات المتحدة على النفط: الأسباب والنتائج **74**
مزيج الطاقة **76**
الاحتياطيات والإنتاج واستهلاك النفط **78**
الصناعات النفطية اللاحقة **79**
الواردات النفطية: موقع دول الخليج العربي **81**
إجراءات الإدارة الأمريكية للحد من الاستهلاك **84**
فشل الإدارات الأمريكية المتعاقبة في تقليل إعتمادها على النفط المستورد **85**
حتمية الاعتماد على نفط الشرق الاوسط **87**

الفصل الخامس: التهديدات الإيرانية بغلق مضيق هرمز: سراب بعيد المنال **88**
أولًا: الصناعة النفطية الإيرانية تحت المجهر **90**
ثانياً: غلق مضيق هرمز والبدائل المتاحة **90**
ثالثاً: إيران وسياسة حافة الهاوية **94**
الملاحق الإحصائية **96**
المراجع **98**

فهرس
الأشكال البيانية والجداول

أولا: الأشكال البيانية

1-	مضايق الاختناق حسب أهميتها الإستراتيجية	19
2-	الاحتياطيات النفطية المؤكدة في العالم (2010)	21
3-	صافي واردات الولايات المتحدة من النفط الخام (2010)	22
4-	توزيع احتياطيات النفط المؤكدة في قارة أفريقيا (2010)	27
5-	التوزيع الجغرافي لصادرات النفط الليبية (2009)	28
6-	إنتاج النفط في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة بالعالم	29
7-	أسعار النفط منذ عام 1861 **(دولار/برميل)**	31
8-	إنتاج واستهلاك البترول في العراق (2009/1990)	34
9-	صادرات العراق من النفط الخام (2009)	41
10-	إنتاج واستهلاك النفط في مملكة البحرين للفترة (1999 – 2009)	52
11-	إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي في مملكة البحرين (1999 – 2009)	57
12-	تطور إنتاج الكهرباء والطاقة الاستيعابية في مملكة البحرين للفترة (1998 – 2008)	58
13-	إنتاج النفط والنفط المستورد في مملكة البحرين (2009/2010)	63
14-	إنتاج الغاز الطبيعي في مملكة البحرين (2010)	64
15-	إنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام المفاعلات النووية في العالم	77
16-	كلفة إنتاج غالون واحد من الغازولين العادي في الولايات المتحدة	82
17-	تطور إنتاج وإستهلاك النفط في ايران (1977-2010)	93

فهرس
الأشكال البيانية والجداول

ثانياً: الجداول

1-	توزيع الاحتياطيات النفطية العراقية جغرافياً	**36**
2-	نتائج جولات التراخيص	**44**
3-	إنتاج النفط في حقلي مملكة البحرين وأبو سعفة	**53**
4-	أسعار المشتقات النفطية في الدول العربية	**55**
5-	حصة الغازولين في السوق المحلي	**56**
6-	إنتاج الغاز وسوائل الغاز في مملكة البحرين	**58**
7-	إحصائيات النفط في مملكة البحرين لعام 2010	**60**
8-	إحصائيات الغاز في مملكة البحرين لعام 2010	**64**
9-	تطور الطلب على النفط في لعام للفترة من (2010-2030)	**69**
10-	توزيع المركبات والسيارات الخاصة جغرافياً في البحرين في نهاية عام 2007	**71**
11-	أهم الموردين الرئيسيين من النفط الخام للولايات المتحدة في نهاية عام 2009	**83**
12-	التوزيع الجغرافي للصادرات الإيرانية كما في نهاية عام 2010	**92**
13-	صادات إيران من النفط الخام 2011	**92**

فهرس
الملاحق الإحصائية

أولًا: إحصاءات النفط في العالم

1- أكبر (15) دولة منتجة للنفط في العالم عام 2009. **102**

2- أكبر (15) دولة مستهلكة للنفط في العالم عام 2009. **103**

3- أكبر (15) دولة مستوردة للنفط في العالم عام 2009. **104**

4- أكبر (15) دولة مصدرة للنفط في العالم عام 2009. **105**

ثانياً: إحصاءات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي

1- الاحتياطيات النفطية المؤكدة في دول مجلس التعاون الخليجي (2005 – 2009) **106**

2- إنتاج النفط الخام في دول مجلس التعاون الخليجي (2005 – 2009) **107**

3- قيمة الصادرات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي (2005 – 2009) **108**

ثالثاً: أسعار النفط في العالم

1- السعر الفوري لسلة خامات أوبك (2005 – 2010) **109**

التقديم

يمثل هذا الكتاب باكورة إصدارات المركز في مجال: "برنامج الطاقة"، وهو برنامج علمي طموح يسعى إلى رصد التطورات الإستراتيجية التي يشهدها قطاع الطاقة، ومن ثم دراستها وتحليلها ومتابعة مستجداتها في ظل المتغيرات التي تعصف بالعديد من الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويهدف هذا البرنامج إلى استخلاص المؤشرات المؤثرة على المصالح الحيوية لمملكة البحرين بمفهومها الشامل: سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وأمنياً.

ويسعى المركز من خلال هذا الإصدار العلمي إلى تحقيق أحد أهم أهدافه المتمثلة في تناول مختلف القضايا المتعلقة بالطاقة وأمنها من محاورها المتعددة، وذلك بهدف فهم تطوراتها، والقدرة على التعامل مع مستجداتها فيما يخدم صالح مملكة البحرين، ويحقق لها مزيداً من التقدم والازدهار.

والله ولي التوفيق.

الدكتور محمد عبد الغفار
رئيس مجلس أمناء
مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة

خلاصة تنفيذية

أعادت الأحداث الأخيرة التي عصفت بالعديد من الدول العربية النفطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أعادت إلى الواجهة من جديد موضوع سلامة إمدادات النفط ومدى إمكانية الوثوق بها، ولا غرو في ذلك إذا علمنا أن أكثر من 57% من الاحتياطيات النفطية المؤكدة وأكثر من ثلث الإنتاج العالمي يتمركز في هذه المنطقة. وعملت القلاقل المستمرة في العديد من دول المنطقة والخوف من عدوى انتقالها إلى دول منتجة أخرى، فاقم منها تهديد إيران بغلق مضيق هرمز، إلى بروز حالة من عدم اليقين لدى المتعاملين في الأسواق النفطية، ما أدى إلى حدوث ارتفاع حادٍ غير مسبوق في أسعار النفط، حيث لامس مزيج خام برنت المرجعي عتبة 120 دولاراً للبرميل، وهو الأعلى له منذ أغسطس/ آب 2008. إن الخشية من نقص الإمدادات لمقابلة النمو في الطلب العالمي يعزز منه أنصار ما يعرف في أدبيات الطاقة بـ "نظرية ذروة النفط" ومفاده أن الإنتاج العالمي آخذ في التراجع بعد استنزاف العديد من الحقول النفطية العملاقة التي تم اكتشافها قبل عقود عديدة خلت، دون أن تلوح في الأفق اكتشافات جديدة محتملة، ما يجعل النفط آيلاً للنضوب خلال السنوات القليلة القادمة. وفي المقابل، يرى العديد من المراقبين أن النفط وإن كان سلعة ناضبة إلا أن العمر الافتراضي له أي نسبة الإنتاج إلى الاحتياطي المكتشف وفقاً لآخر البيانات المتاحة تنبئ بأن النفط سيبقى ملازماً لتلبية أحتياجيات العالم الصناعية لـ ٥٠ سنة قادمة على أقل تقدير.

إن هذه المعطيات تعزز من الأهمية الإستراتيجية لدول المنطقة، لاسيما دول الخليج العربي التي ستبقى لاعباً محورياً في تلبية أحتياجيات العالم من الطاقة بأشكاله المتعددة، بما في ذلك الغاز الطبيعي الذي أصبح الوقود المفضل للمستهلك لما يتمتع به من مزايا من أهمها كونه صديقاً للبيئة.

إلى ذلك، فإن عجز الولايات المتحدة الأمريكية، المستهلك الأكبر للنفط في العالم، عن الحد من اعتمادها على النفط المستورد، رغم إجراءات الإدارات الأمريكية المتعاقبة عبر السنوات الأربعين الماضية في هذا الخصوص، بدأ من إدارة الرئيس نيكسون في سبعينيات القرن الماضي وإنتهاءاً بإدارة أوباما الحالية، وهو الأمر الذي سيعزز من الأهمية الاستراتيجية لدول المنطقة لاسيما إذا علمنا إن دول الخليج تستأثر بأكثر من 20% من إجمالي واردات الولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا كان أمن الإمدادات والمخاطر الجيوسياسية التي تكتنفها، من القضايا التي تؤرق

خلاصة تنفيذية

صناع القرار في عالم الصناعات النفطية لاسيما عند تعلق الأمر بالتخطيط للمستقبل، فإن جولات التراخيص لزيادة الإنتاج العراقي من معدله الحالي البالغ ٢,٥ مليون برميل يومياً إلى 12 مليون برميل يومياً بحلول عام 2017، تثير هي الأخرى اهتمام قطاع واسع من المعنيين بشئون الطاقة. فهناك من يرى أن بلوغ الزيادة المستهدفة للإنتاج العراقي محفوف بمخاطر كبيرة ترتبط بمدى استقرار العملية السياسية واستتباب الأمن. بيد أن التخوف الأكبر يكمن في تعميق فجوة الانقسامات والنعرات الطائفية والأثنية لاسيما وأن الموارد النفطية في العراق موزعة جغرافياً ومناطقياً بشكل غير متساوٍ.

إن دعوة الشركات الأجنبية لإعادة العمل في العراق، تعيد إلى الأذهان نظام حقوق الامتياز المجحف، الذي ساد لفترات طويلة امتدت حتى مطلع السبعينيات من القرن الماضي، كما أن وجود الشركات الأجنبية الكبرى مثل أكسون موبيل وبي بي البريطانية، لتطوير الحقول النفطية العملاقة في الجنوب خاصة حقلي الرميلة والقرنة، يعزز من الرأي القائل بأن غزو العراق كان جوهره النفط بالإضافة إلى أسباب أخرى مثل إزالة أسلحة الدمار الشامل ونشر الديمقراطية. والأهم من كل ذلك فإن الطلب العالمي على النفط الذي يتوقع له أن يصل إلى 96 مليون برميل يومياً بحلول عام 2020، وفقاً لتقديرات منظمة الأقطار المصدرة للبترول، أوبك، تجعل من الإمدادات العراقية فائضة عن حاجة السوق، ما قد يؤدي إلى خلق تخمة نفطية تودي بهيكل الأسعار إلى الانهيار.

ولعل أبرز ما خلصت إليه الدراسة من استنتاجات، هو أن إمدادات النفط الشرق أوسطية وفقاً للمشاهدات التاريخية، هي إمدادات آمنة يمكن الوثوق بها. إذ دأبت الدول الخليجية على تأمينها حتى في أحلك الظروف قتامة، مثل الحرب العراقية الإيرانية وغزو الكويت، نظراً لما تتمتع به من طاقات إنتاجية فائضة. وإن التوقف الوحيد في الإمدادات عبر ما يربو على أربعة عقود حدث لمرة واحدة فقط إبان حرب أكتوبر عام 1973 وما رافقه من حظر نفطي قصير الأمد لم يتجاوز الأشهر الستة. وهو مشهد يصعب تكراره في عالم اليوم.

كلمة شكر وتقدير

أتقدم بعظيم شكري وخالص امتناني لسعادة الدكتور محمد عبد الغفار رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة لما أبداه من ملاحظات قيمة وتوجيهات سديدة أغنت الدراسة.

كما أتقدم بالشكر للزميل الأخ عبدالله الدوسري للجهد الذي بذله في إتمام الدراسة بشكلها الحالي لاسيما في إعداد الرسوم البيانية والجداول المتعددة التي ضمها الكتاب. ولا أنسى أن أشيد بزملائي في المركز لما أبدوه من مساعده وتعضيد لإتمام الدراسة.

لهب عطا عبدالوهاب

الفصل الأول

الطاقة والمخاطر الجيوسياسية

أولًا

أمن الطاقة في دول الخليج: بين الحقيقة والوهم

1- مقدمة

يمكن تأطير الاهتمام بأمن الطاقة وقضاياها المتشعبة من الناحية التاريخية إلى عشية الحرب العالمية الأولى، عام **1914** حين اتخذ الزعيم البريطاني ونستون تشرتشل، وكان في حينها وزيراً للبحرية، قراراً بتحويل طاقة أسطول البحرية التي كانت تعمل بالفحم إلى العمل على النفط الخام، لجعل الأسطول البريطاني أسرع وأكفأ من نظيرتها الألمانية.[1]

ومنذ ذلك التاريخ، بدأ الاهتمام المتصاعد بأمن الطاقة. ولا شك في أن مرد الاهتمام بهذا الموضوع لا يعزى فقط إلى إختلال التوازن بين عرض الإمدادات والطلب عليه في السوق وما رافقه من ارتفاع مضطرد في الأسعار الذي لامس عتبة الـ **150** دولار للبرميل في أغسطس من عام **2008**، بل يمكن أن يعزى كذلك إلى أن أمن الطاقة أصبح مرادفاً للتهديدات الإرهابية وعدم اليقين في بعض الدول المصدرة وإلى السباق والتنافس الجيوسياسي وحاجة الدول للطاقة لتعزيز النمو الاقتصادي. ولعل الطلب المتعاظم للطاقة في الصين لتعزيز عملية النمو الاقتصادي فيها يُعد من أبرز الأمثلة على ذلك، لاسيما وأن الصين كانت وحتى وقت قريب مصدّراً صافياً للنفط، بيدَ أن ذلك تغير جذرياً في السنوات القليلة الماضية، مع ارتفاع الاستهلاك على النفط فيها إلى أكثر من 7 ملايين برميل يومياً متجاوزة في ذلك اليابان، التي كانت حتى وقت قريب ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم. وتشير التقديرات إلى أن الصين بمعدلات النمو الإقتصادي الحالية التي تقترب من الـ **10%** سنوياً يمكنها أن تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية المستهلك الأول للطاقة في العالم بحلول **2025**.

1 Daniel Yergin, **Ensuring Energy Security, Foreign Affairs**. April 2006 Volume 85 No.2

أولًا

أمن الطاقة في دول الخليج: بين الحقيقة والوهم

مضائق الاختناق حسب أهميتها الاستراتيجية

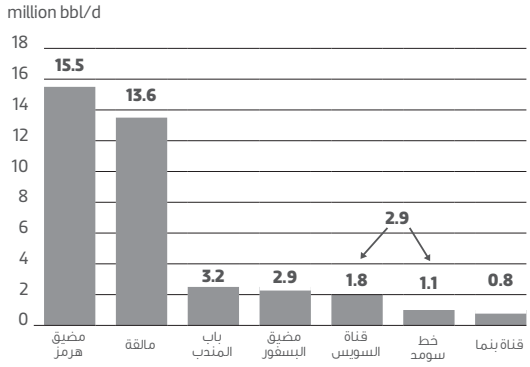

المصدر: E.I.A, Chocking Points, 2011

وعوداً على بدء، ينظر إلى التهديدات الإرهابية التي طالما تصدر عن تنظيم القاعدة بإستهداف مفاصل الاقتصاد العالمي وبنيته التحتية بما في ذلك المرافق النفطية ومصافي التكرير كأحد مصادر عدم الاستقرار لسلامة إمدادات الطاقة. إلى ذلك فإن العالم آخذ بالاعتماد على مصادر طاقة من دول لازالت نظم الأمن فيها قيد التطوير. وتبرز بين الآونة والأخرى خلافات سياسية تؤثر بشكل غير محسوب أو متوقع على تدفق الطاقة وانسيابها، ولعل مثال ذلك ما حصل في مطلع عام **2008** من خلاف بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا حول تسعير الغاز الطبيعي والذي أفضى إلى توقف إمدادات الغاز المتجهة إلى أوروبا ولاسيما إمداداتها إلى بولندا وألمانيا.

ولا تتوقف تجليات أمن إمدادات الطاقة عند هذا الحد فقط؛ بل تمتد لتشمل مع النمو المتسارع في تجارة الطاقة ما يعرف بـ"نقاط الإختناق" "Transit Choke Points" عبر الممرات البحرية. ومن أهمها مضيق هرمز قبالة الشواطىء الإماراتية التي يمر من خلالها أكثر من **17** مليون برميل يومياً أو ما يعادل **40%** من تجارة النفط البحرية.

ومن نقاط الاختناق الأخرى التي لا تقل أهمية عن مضيق هرمز كل من مضيق مالقة الذي يربط شبه القارة الهندية بشواطىء المحيط الهادي، ومضيق باب المندب الذي يربط بحر العرب بالبحر الأحمر، ومضيق البوسفور الذي يربط البحر الأسود وبحر قزوين بالدول المطلة على شواطىء البحر الأبيض المتوسط.

مضيق هرمز .. شريان العالم

يكتسب مضيق هرمز أهمية بالغة، لأن 80 في المائة من نفط الخليج يمر عبره إلى العالم، ولا يزيد عرض مضيق هرمز عن 54 كيلومترًا (29 ميلًا بحريا)، ويشرف عليه من الجانب العربي دولتان خليجيتان، هما الإمارات وعمان. وتشرف إيران على الجانب الشرقي منه بشكل كامل.

وشهدت أواخر الحرب العراقية – الإيرانية، آخر حادثة لتعطيل الحركة الملاحية في مضيق هرمز وفي منطقة الخليج بشكل عام، جراء إلقاء ألغام بحرية في قاع البحر، أصيبت على إثرها سفينة حربية أميركية، ما دفع بواشنطن إلى الرد على تلك الحادثة بتدمير سفينتين إيرانيتين وزوارق بحرية.

وطبقًا للمعلومات المتوافرة، حول حجم النفط الذي يسير عبر المضيق، فإن ما بين 20 إلى 30 ناقلة نفط يومياً، تعبر مضيق هرمز، بمعدل ناقلة كل 6 دقائق في ساعات الذروة، تحمل على متنها 17 مليون برميل نفط، وهذا ما دفعه ليكون من أهم المضايق حول العالم.

وكثيراً ما كانت المضايق، ورقة تنازع مصالح بين الدول الكبرى، وهو ما أسس لتفاهم دولي أعطى كافة الدول حق المرور بها، وأعطى مقابل ذلك شرعية أي عمل عسكري ينفذ على الدول التي تلجأ لإغلاقها.

وهناك من يقرأ التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز، وفق سيناريوهين، قد يدفع الأول باندلاع حرب سيكون الخاسر الأول والأخير فيها طهران، أما الثاني فقد يدخل في باب التصعيد السياسي الغربي والعالمي، بالنسبة لموضوع الملف النووي الإيراني.

وتفرض التهديدات الإيرانية المتتالية بإغلاق مضيق هرمز، هاجساً يؤرق الدول الخليجية، وخصوصاً (السعودية، والإمارات، والكويت، وقطر، والبحرين)، لاسيما وأن معظم الصادرات النفطية الخليجية تمر عن طريق هرمز باستثناء عمان.

تركي الصهيل، **مضيق هرمز .. شريان العالم**، جريدة الشرق الأوسط 19 فبراير/ كانون الثاني 2010، العدد **11406**.

2- أمن إمدادات النفط والغاز في دول الخليج العربي

إن دول الخليج العربي بما حباها الله من ثروات طبيعية نتيجة مصادفة جيولوجية تحتل اليوم أهمية فائقة قدر تعلق الأمر بالطاقة، ولا غرو في ذلك لاسيما وأن دول الخليج (بالإضافة إلى العراق وإيران) لديها من الاحتياطات النفطية المؤكدة، كما في نهاية عام 2010 ما يصل إلى 754 مليار برميل أي ما يعادل 57% من الاحتياطات العالمية المؤكدة المقدرة بـ 1,333 مليار برميل. في حين يصل إنتاج النفط فيها إلى أكثر من 24,5 مليون برميل يومياً حسب آخر البيانات المتاحة، أو ما يعادل 30% من الإنتاج العالمي، كما هو موضح في الشكل أدناه.

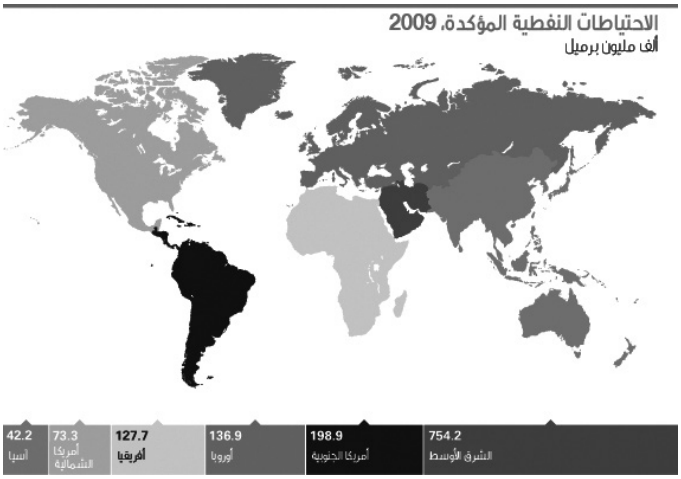

المصدر: BP Statistical Review of World Energy, June 2011

إزاء هذه المعطيات أضحت منطقة الشرق الأوسط، وخاصة منها منطقة الخليج العربي تحتل أهمية قصوى في الجدل المحتدم حول أمن إمدادات النفط. وإن أحد الأشكال التي يقوّم فيها أمن الطاقة، بالإضافة إلى ما يبرز إلى السطح بين الآونة والأخرى من دعوات تنذر بقرب نضوب النفط وهو أنصار ما يعرف بنظرية ذروة النفط (**Peak Oil Theory**) هو درجة الاعتماد على الواردات(**Degree of Dependency**). ومن هنا احتلت منطقة الشرق الأوسط،

أولًا

أمن الطاقة في دول الخليج: بين الحقيقة والوهم

وخاصة منها دول الخليج العربي، القدح المعلى لاعتماد العديد من دول العالم عليها في تأمين إمداداتها. ولا تزال ماثلة في الأذهان التصريحات الشهيرة التي أطلقها الرئيس جورج بوش الابن في خطابه عن حالة الاتحاد عام 2004 بما مفاده أن: الولايات المتحدة أصبحت مدمنة على النفط الذي ما فتىء يأتيها من دول غير مستقرة ما يهدد الأمن القومي للولايات المتحدة ، مضيفاً أن الولايات المتحدة ومن خلال التطورات الهائلة في التكنولوجيا عاقدة العزم على تقليل اعتمادها على نفط الشرق الأوسط بنسبة تصل إلى 75% بحلول عام 2025. ويوضح الشكل أدناه صافي واردات الولايات المتحدة من النفط الخام في نهاية عام 2010.

صافي واردات الولايات المتحدة من النفط الخام **(2010)**

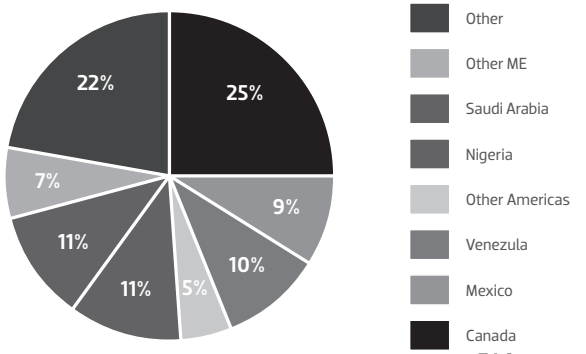

المصدر: **E.I.A**

إن الشكوك حول عدم ضمان التدفق الآمن والمستقر من دول الشرق الأوسط تغذيها عوامل عديدة لعل أبرزها احتلال العراق للكويت عام 1990 وما ترتب عليه من فقدان السوق لكميات تراكمية خلال عام 1991/1990 تربو على 420 مليون برميل، ناهيك عن الحرب العراقية الإيرانية التي شهدت في بداياتها تراجعاً في إنتاج وتصدير البلدين.

أولًا

أمن الطاقة في دول الخليج: بين الحقيقة والوهم

وقد سارعت دول الخليج في كلتا الحالتين خاصة السعودية بالاستجابة الفورية لنقص الإمدادات في السوق من خلال توظيف طاقتها الإنتاجية الفائضة التي وصلت إلى 5 ملايين برميل يومياً إبان الأيام الأولى للغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت. وقد لعبت السعودية بذلك ما يعرف بـ "المنتج المتمم" Swing Producer في السوق، ما أفضى إلى احتواء النقص المحتمل في إمدادات السوق العالمية.

وقد جاء نظام أمن الطاقة العالمي كما هو معمول به اليوم كردة فعل لحرب أكتوبر عام 1973 حين أشهر العرب لأول مرة في تاريخهم وبشكل فعّال وناجع سلاح النفط من خلال فرض الحظر النفطي على الدول الموالية لإسرائيل. وكان من نتائج ذلك وبنصيحة من مستشار الأمن القومي الأمريكي هنري كيسنجر إنشاء ما يعرف بـ "**وكالة الطاقة الدولية**" **IEA** عام 1974 التي تتخذ من العاصمة الفرنسية باريس مقراً لها والتي تضم في عضويتها اليوم 28 دولة أوروبية. وتعمل الوكالة المذكورة كمنسق لسياسات الطاقة في الدول الأعضاء فيها بما يضمن التدفق الآمن والموثوق للإمدادات من خلال توظيف ما يعرف بآلية احتياطيات الطوارئ والتي تعادل 80 يوماً من صافي الواردات.

بيدَ أن إطلاق التعميمات المغلوطة ذات الطابع النمطي التي طالما تتردد في وسائل الإعلام الغربية متشدقة بأن إمدادات الطاقة من منطقة الشرق الأوسط، وخاصة منها دول الخليج العربي، هي بالضرورة غير مستقرة يجانبها الصواب.

ويميط تتبع التاريخ القريب لسجل الدول المنتجة للنفط اللثام عن حقيقة لا يمكن إنكارها وهي أن أغلب الاضطرابات التي تشهدها الدول النفطية تنحصر في دول خارج منظومة الخليج العربي والشرق الأوسط منها على سبيل المثال لا الحصر الإضرابات العمالية لعمال النفط التي شهدتها فنزويلا عام 2002 احتجاجا على ترشيح الرئيس الفنزويلي شافيز لولاية ثانية، كان من نتائجه تراجع الإنتاج فيها إلى أكثر من الثلث. كما تشهد نيجيريا أكبر دولة نفطية في أفريقيا قلاقل مستمرة من قبل المتمردين الانفصاليين في حوض دلتا النيجر مما تسبب في تراجع صادراتها للولايات المتحدة. كما تلوح في الأفق حاليا التهديدات الإيرانية حول إيقاف الملاحة في الخليج على خلفية التطورات في ملفها النووي، أضف إلى ذلك، أنّ منطقة الخليج العدبي بخلاف المناطق

أولًا

أمن الطاقة في دول الخليج: بين الحقيقة والوهم

الجغرافية الأخرى هي في منأى عن الأعاصير كإعصار كاترينا الذي ضرب خليج المكسيك صيف عام 2005، كما أن منطقتنا يندر أن تشهد توقفاً في إنتاجها لأسباب فنية بخلاف ما حصل في أمريكا في حادث المنصة الشهير (Deepwater Horizon) التابع لشركة بي بي في منتصف أبريل عام 2010 والذي كان من نتائجه تسرب كبير للنفط في المياه العميقة قبالة شواطىء فلوريدا وحدوث أضرار بيئية كبيرة لا تحمد عقباها.

وخلاصة القول إن الإمدادات التي مصدرها دول الخليج العربي هي إمدادات موثوقة يشهد على ذلك سجلها التاريخي الممتد لعقود طويلة خلت.[2]

3- دور الأوبك ودول المجلس كأداة لتحقيق استقرار الإمدادات

حرصت منظمة الأقطار المصدرة للبترول، أوبك، منذ إنشائها عام 1960 في بغداد والتي احتفلت قبل عامين بيوبيلها الذهبي بمرور خمسين عاماً على إنشائها، حرصت على تأمين استقرار السوق من خلال إمداده بما هو مطلوب لتحقيق التوازن دون الإخلال بأسعار النفط. ولبلوغ ذلك تتطلع الأقطار الخليجية والعربية الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للاستثمار الرأسمالي في مشاريع الطاقة المتعددة، إذ تشير المنظمة العربية للاستثمارات البترولية (**أبيكورب**) إلى إنفاق أكثر من 478 مليار دولار لهذا الغرض خلال الفترة 2011 - 2015 تتركز أغلبها في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر بالإضافة إلى دول أخرى كالعراق والكويت والجزائر. إلا أن الاضطلاع بمثل هذه المشاريع الباهظة التكلفة تستوجب توفر ما يعرف بأمن الطلب على الإنتاج (**Security of Demand**) أسوة بأمن المعروض من الإمدادات (**Security of Supply**) التي تشدد عليه باستمرار الدول الغربية المستوردة للطاقة.

إن المراقب للسوق النفطية اليوم يجد بروز رؤية أو شبه إجماع بين دول الأعضاء في أوبك وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، أكبر منتج للنفط في العالم، بتأمين الاستقرار

2 Bassam Fattouh, **How Secure Are Middle East Oil Supplies?** *Oxford Institute for Energy Studies*. Oxford, UK, September, 2007.

الآمن للإمدادات بما يلبي حاجة السوق من ناحية دون الإضرار بنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي من خلال الدفاع على نطاق سعري يتراوح بين 70 - 80 دولاراً للبرميل، باعتباره سعراً عادل يلبي إلى حد كبير متطلبات الموازنة العامة لغالبية الدول الخليجية، كما يلبي طموح الشركات النفطية العالمية بما يضمن لها الولوج في استثماراتها النفطية خاصة في المياه العميقة وفي الحقول الحدية التي يصعب التنقيب فيها.

4- **من المواجهة إلى التعاون**

بعد عقود من الاتهامات والاتهامات المضادة تحملت فيها الدول النفطية العربية وزر الافتراءات الكثيرة عند حدوث قلاقل في السوق كما كان يحصل حتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي شهدت الفترة منذ مطلع التسعينيات تغليب لغة الحوار والتعاون بين الدول المنتجة والدول المصدرة بلغت ذروتها في إنشاء (**منتدى الطاقة العالمي**) الذي اتخذ من العاصمة السعودية الرياض مقراً له بدءاً من عام 2005 لتعزيز أمن الطاقة.

وقد لعبت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دوراً بارزاً في تفعيل الحوار مع دول مستوردة للطاقة والذي شمل في السنوات الأخيرة التعاون في هذا المضمار مع دول الاتحاد الأوروبي ووكالة الطاقة الدولية ومجموعة العشرين بالإضافة إلى الدول المنتجة خارج أوبك كالنرويج والمكسيك وروسيا.

نخلص مما ورد أن التعاون بين الدول المنتجة والدول المصدرة أضحى ضرورة حتمية يمليها واقع عالمنا اليوم الذي جعلت منه العولمة قرية صغيرة مما يجعل من الاعتماد المتبادل واقعاً لا يمكن إنكاره. وإن العمل يدا بيد في تأمين تدفق آمن للإمدادات من خلال الحوار وتعزيز الشفافية في نشر المعلومات والبيانات وتبادلها سيجعل من هدف تحقيق أمن الإمدادات في متناول الجميع.[3]
أعادت الاضطرابات التي خبرتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مؤخراً، أعادت

3 Leheb Ata Abdul-Wahab, **Energy Security: A Dynamic Concept.** *Energy and Geopolitical Risk.* March, 2001.

ثانياً

القلاقل في الشرق الأوسط وأمن الإمدادات: وقفة تأمل ومراجعة

إلى واجهة الأحداث موضوع أمن إمدادات النفط. ولعل الأحداث التي وقعت في ليبيا تمثل أبلغ دليل على ذلك، لاسيما وأن ليبيا تعد من أكبر منتجي النفط في أفريقيا.
فقد نتج عن القتال بين أنصار الحكومة من جهة (**كتائب القذافي**) والموالين للثوار من جهة أخرى، بالرغم من صدور قرار مجلس الأمن المرقم 1973 خاصة حول المناطق القريبة من آبار النفط، وتدمير العديد من المنشآت النفطية رفع أسعار النفط بشكل مضطرد لتبلغ عتبة الـ120 دولاراً للبرميل في بعض مراحله (مزيج خام برنت) وهو السعر الأعلى منذ أغسطس 2008 حين اقترب برميل النفط من حاجز الـ 150 دولاراً للبرميل.

ان التطورات التي شهدتها اسواق النفط عبر العقود الأربعة الماضية طبعتها العديد من العوامل الجيوسياسية منها الحروب في منطقة الشرق الأوسط وما رافقها من اضطراب في نظم الإمدادات.

ولسبر أغوار المخاطر التي تحيق بإمدادات الطاقة العالمية، لا مناص من التوقف عند عدد من القضايا من أبرزها:[4]

1- مخاطر توقف الإمدادات

أماطت الأحداث الأخيرة في ليبيا اللثام عن عدد من الحقائق لعل من أبرزها ما يلي:

أ- يبلغ الإنتاج الليبي 1,6 مليون برميل يومياً أو ما يعادل 2% من الامدادات العالمية، وتقدر صادراته بـ 1,4 مليون برميل يوميا. وتشير أخر التقديرات إلى أن الإنتاج الليبي قد انخفض ما دون 500 ألف برميل يومياً. إن هذه المعطيات عززت مخاوف السوق من احتمال حدوث شح في الإمدادات.

4 لهب عطا عبدالوهاب، **الانتفاضة في ليبيا وأمن الإمدادات**/مجلة الحوار، **معهد التقدم للسياسات الإنمائية**، العدد 26، مايو/أيار 2011.

لقي القذافي حتفه في مسقط رأسه في مدينة سرت أواخر أكتوبر 2011 على يد الثوار الليبين

ب- لدى ليبيا العضو الفاعل في منظمة الأقطار المصدرة للبترول، أوبك، احتياطيات نفطية مؤكدة وصلت الى 44 مليار برميل في مطلع عام 2010، وهي تعد بذلك لأولى من حيث الاحتياطي في أفريقيا، كما هو موضح في الشكل أدناه.

توزيع أحتياطات النفط المؤكدة في قارة أفريقيا

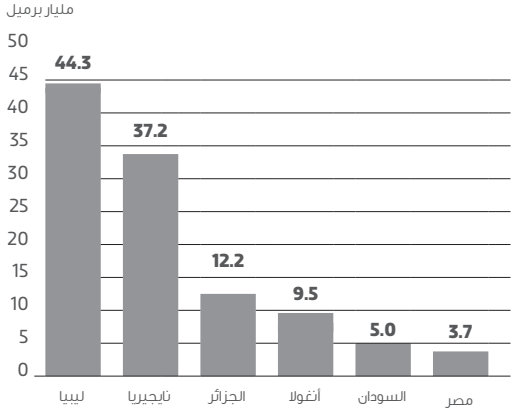

المصدر: Oil & Gas Journal

ج- إن ما يربو على 80% من الاحتياطيات الليبية تتركز في خليج سرت على البحر الأبيض المتوسط، وفي مناطق أخرى وسط وشرق البلاد التي كانت تدور في رحاها حربٌ طاحنه للاستئثار بمنابع النفط. ويمكن تأطير أهم المدن الليبية من حيث الأهمية النفطية على النحو التالي:

منطقة البريقة: وهي المنطقة الرئيسية في تصدير النفط في ليبيا، وتقع في جنوبها منطقة تسمى (**زلطن**)، وهي محاطة بأهم الحقول النفطية، وكل نفطها يذهب إلى ميناء البريقة الذي يعد أقدم ميناء في ليبيا، وقد افتتح رسميا في عام 1961.

الزاوية: يوجد بها أكبر معمل تكرير للنفط في ليبيا، وبطاقة تكرير تصل إلى 120 ألف برميل يومياً.

رأس لانوف: ويوجد بها المعامل الكبرى للصناعات النفطية في ليبيا، وتعد أيضا ميناء للتصدير وتوجد فيها أحد أهم مصافي التكرير وبطاقة تصل إلى 220 ألف برميل في اليوم.

د- إن غالبية الصادرات الليبية ذات وجهةً أوروبية (**85%**) وتأتي على رأس هذه الدول إيطاليا (**425** ألف برميل يومياً) ألمانيا (**178 ألف برميل يومياً**) فرنسا (**133 ألف برميل يومياً**) أسبانيا (**115 ألف برميل يومياً**).

التوزيع الجيوغرافي لصادرات النفط الليبية 2009

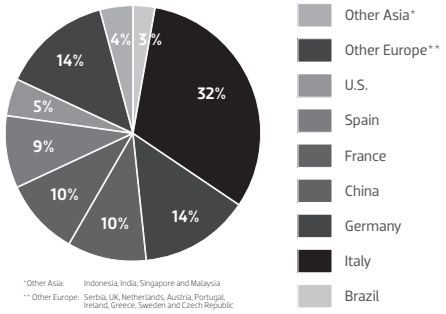

المصدر: **Global Trade Atlas**, EIA, FACTS Global Energy

ومع رفع العقوبات الاقتصادية التي كان مجلس الشيوخ الأمريكي قد فرضها على ليبيا عام 2004 (**قانون داماتو**) شهدت الواردات الأمريكية ارتفاعاً ملموساً وصلت إلى 80 ألف برميل يومياً عام 2009 مقابل 50 ألف برميل يومياً فقط عام 2005.

هـ- خصوصية النفط الليبي: يعد النفط الليبي من أنواع النفط الخفيفة الحلوة عالية الجودة (**Light Sweet Crude Oil**) أي إنها ذات كثافة نوعية عالية تصل إلى 43 درجة وفقا لمقياس معهد البترول الأمريكي **API**، كما انها تعد من أنواع النفط الحلوة ذات محتوى كبريتي منخفض. وجعلت هذه الخواص التي يتمتع بها النفط الليبي لاسيما خام السدر، جعلت منه ذا جاذبية كبيرة لاسيما لدى المصافي الأوروبية لسهولة تحويله إلى منتجات مكررة كالديزل والغازولين (البنزين).

إن تراجع الإنتاج والتصدير الليبي إلى نصف ما كان عليه قبل أحداث 17 يناير الماضي، وضعت المصافي الأوروبية أمام معضلة كبيرة لاسيما وان أغلب مصافيها تفتقر إلى التكنولوجيا الحديثة لمعالجة تكرير النفط الثقيل المتاح بشكل أكبر في الأسواق. إن البدائل المتاحة أمام المصافي الأوروبية في ظل غياب شبه تام للنفط الليبي محدودة جدا منها على سبيل المثال الاستعانة بنفط غرب أفريقيا (نيجيريا) ونفط بحر الشمال.

و- هاجس "الخوف": إن القلاقل التي تشهدها دول المنطقة التي يتخوف العديد من المراقبين من عدوى انتقالها إلى دول نفطية منتجة أخرى (المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، والبحرين والجزائر وسوريا) والذي يصل إنتاجها إلى أكثر من ثلث الإنتاج العالمي عند حوالي 28 مليون برميل يوميا (لاحظ الشكل أدناه).

إن خشية المتعاملين في السوق من حدوث نقص في الإمدادات لتوقف الإنتاج في العديد من الدول النفطية الشرق أوسطية، جعل النفط "محملا" بما يعرف في أدبيات الطاقة بـ علاوة الخوف (**War Premium**) تصل وفقاً لبعض المحللين إلى 15 دولاراً تضاف لسعر البرميل الحالي.[5]

إنتاج النفط في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة بالعالم (نسبة مئوية)

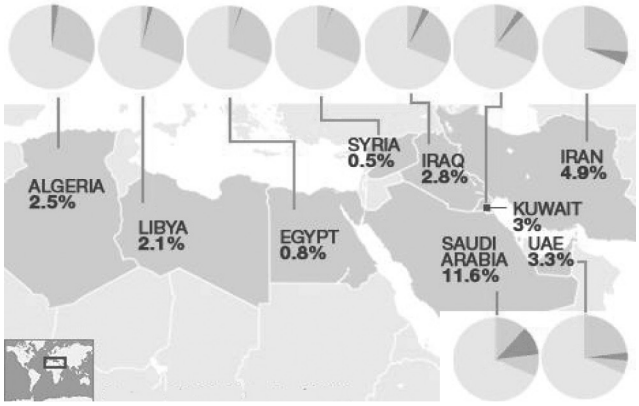

5 James Heron, Sarah Kent and Guy Chazan. **Europe aims to bring calm as Oil Gyrates.** *The Wall Street Journal,* Friday–Sunday 25–27, 2011. **The Price of Fear.** *The Economist,* 3 March, 2011

2- الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى أوبك

لدى أوبك حالياً طاقة إنتاجية فائضة تصل إلى 6 ملايين برميل يومياً يتركز جلها الأكبر في المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت. إن أوبك كما يشير إلى ذلك سجلها التاريخي تسعى باستمرار إلى دعم استقرار السوق بما يحقق مصالح المنتجين والمستهلكين على السواء.
وجاءت تصريحات وزير البترول والثروة المعدنية السعودي المهندس علي النعيمي بأن المملكة العربية السعودية لديها طاقة إنتاجية فائضة متاحة للاستخدام تصل إلى 3,5 ملايين برميل يومياً ويمكن أن تساعد في تعويض السوق من أي نقص محتمل في الإمدادات بعد التوقف الذي شهده الإنتاج الليبي. لتهدئ من روع السوق وتعزز من الرأي القائل بأن الارتفاعات التي شهدتها الأسعار مؤخراً (**مزيج خام برنت والخام الأمريكي الخفيف**) لا علاقة لها بأساسيات السوق من عرض وطلب، بل تعزى بالدرجة الأساس للمضاربة في الأسواق من ناحية وانخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الأجنبية الأخرى لاسيما وأن النفط لا زال مقوّما بالدولار. إلى ذلك تفيد آخر بيانات وكالة الطاقة الدولية **IEA** إلى أن الطلب على النفط ارتفع بمقدار 2,7 مليون برميل يومياً عام 2010 وهو مرشح للارتفاع بمقدار 1.5 مليون برميل يومياً عام 2011 مدفوعاً بزخم النمو في الصين والهند.

وحيث إن التوسع في الإمدادات من الدول المنتجة خارج أوبك تكاد تكون هامشية، ما يلقي مسؤولية أكبر على دول أوبك لزيادة إنتاجها البالغ 24,8 مليون برميل يوميا وفقاً لحصص الإنتاج التي لم تتغير منذ اجتماع وهران نهاية ديسمبر، عام 2008، علماً بأن الإنتاج أعلاه يستثني العراق (**ويقدر إنتاجه الحالي بحوالي 2,6 مليون برميل يومياً**) الذي لا زال خارج حصص الإنتاج. بيد أن الزيادة في الإنتاج لمقابلة النمو في الطلب العالمي عليها أن لا تؤدي في نهاية المطاف إلى تراكم كبير في المخزون التجاري لدى الدول الصناعية الذي يعادل 50 يوماً من الاستهلاك بما يفضي إلى انخفاض كبير في الأسعار.

3- أثر ارتفاع الأسعار على الاقتصاد العالمي

من نافلة الأمور القول إن النمو في الاقتصاد العالمي هو المحرك الرئيسي للنمو في الطلب على النفط. ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي **IMF** الصادرة في مطلع شهر يناير / كانون الثاني من العام الحالي، فان زيادة قدرها 10% في سعر نفط الخام من شأنها تخفيض النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي (**GDP**) بنسبة تتراوح بين 0,2-0,3%. وعليه فإن النمو في الاقتصاد العالمي وفقاً لهذه المعطيات سينمو بنسبة تصل إلى 4,2%. ويتبلور اليوم شبه أجماع لدى الكثير من الاقتصاديين على أن ما يعرف بـ "الركود التضخمي" (**Stagflation**) الذي طبع حقبة السبعينات من القرن الماضي، من المستبعد جداً تكراره لتضافر عدد من العوامل أهمها ترشيد الاستهلاك نظراً لزيادة الكفاءة في استخدام الطاقة، ما جعل الاقتصاد العالمي يحتاج إلى كمية أقل من النفط لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي. بعبارة أخرى فإن العالم بشكل عام شهد انخفاضاً فيما يعرف بـ "كثافة استهلاك الطاقة" (**Energy Intensity**) لاسيما في الدول الصناعية الأعضاء في مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية (**OECD**). ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال تجاوز نموها الاقتصادي لعام 2009 ضعفي النمو المتحقق عام 1980 لانخفاض كثافة استخدام الطاقة فيها من حوالي 17 ألف وحدة حرارية بريطانية (**BTU**) إلى أقل من 8,500 وحدة حرارية في الوقت الحاضر، علماً بأن استهلاك الولايات المتحدة خلال الفترة المذكورة (1980-2009) لم يزد إلا بشكل قليل جداً وصل إلى 17,8 مليون برميل يومياً مقارنة بـ 17,4 مليون برميل يومياً عام 1980.

الشكل(1): أسعار النفط (1861 - 2009) دولار/برميل

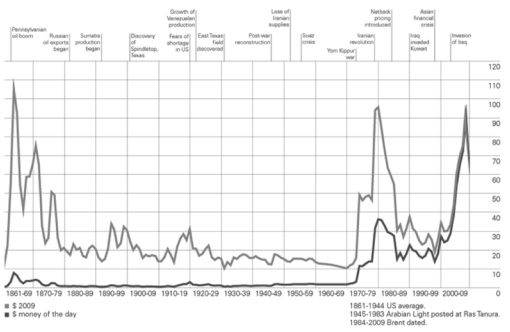

المصدر: **BP Statistical Review of World Energy**, June 2011

الفصل الثاني

لعبة الأمم والثروة النفطية العراقية

الفصل الثاني
لعبة الأمم والثروة النفطية العراقية

النفط العراقي بين مطرقة الصراعات المحلية المذهبية والإثنية وسندان التجاذبات الإقليمية والدولية

يحتل العراق اليوم المرتبة الثالثة عالمياً من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد البالغ 115 مليار برميل، بعد المملكة العربية السعودية وإيران مباشرة، بيد أن الإنتاج العراقي الكلي البالغ 2,6 مليون برميل يومياً يضعه في المرتبة الثالثة عشرة عالمياً، ولا يزال الإنتاج بعيداً عن معدلاته القياسية المتحققة عام 1979م قبيل اندلاع الثورة الإيرانية ويسعى العراق من خلال ما يعرف بـ جولات التراخيص مع شركات النفط العالمية إلى زيادة الإنتاج إلى 12 مليون برميل يومياً بحلول عام 2017 وهو هدف صعب المنال ومن المتعذر بلوغه، بنظر العديد من المراقبين لتضافر العديد من العوامل المحلية والإقليمية والدولية التي تحول دون ذلك. ويوضح الشكل أدناه تطور إنتاج واستهلاك البترول في العراق للفترة (1990 – 2008).

إنتاج وأستهلاك البترول في العراق (1990 - 2009)

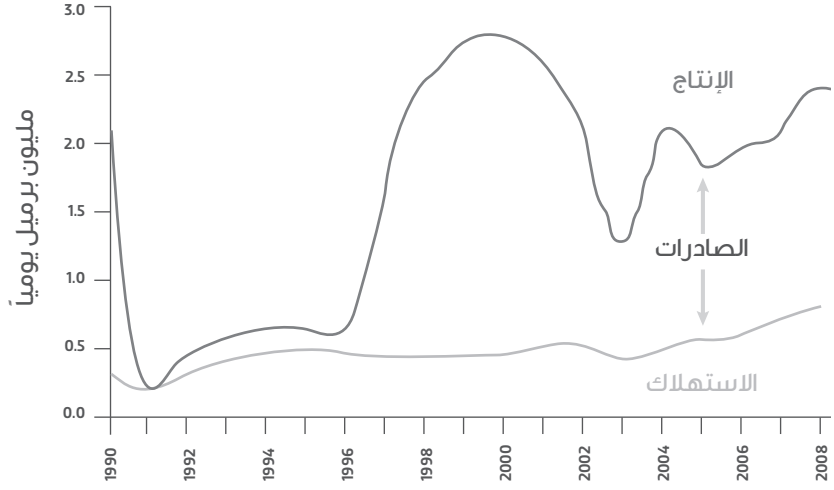

المصدر: EIA

الفصل الثاني
لعبة الأمم والثروة النفطية العراقية

1- العوامل المحلية

عملت المحاصصة الطائفية والسياسية التي أضحت ديدن العملية السياسية منذ الاحتلال الأمريكي للبلاد عام 2003 على غياب الهوية الوطنية العراقية الجامعة التي كانت آخذة بالتبلور منذ قيام الدولة العراقية الحديثة عام 1921 وإرساء النظام الوطني تحت راية الملك الهاشمي فيصل الأول بن الشريف حسين بن علي، وإن كان بدرجات متفاوته.[6]

وقد أفضت الانتخابات البرلمانية إلى تبلور نهج يتم بمقتضاه توزيع المناصب وفقاً للانتماءات القومية والمذهبية، ويخشى ان تتحول رويداً رويداً إلى عرف أسوة بالنموذج اللبناني (إذ القاعدة هناك حسب الميثاق الوطني لعام 1943 أن يكون رئيس الجمهورية من الطائفة المارونية ورئيس الوزراء من الطائفة السنية ورئيس مجلس النواب من الطائفة الشيعية).

وفي "العراق الجديد" أفرزت الانتخابات الأخيرة التي جرت في مارس 2010 تكريساً للسياسة الطائفية السائدة حيث توزعت الرئاسات الثلاث على النحو التالي:

رئيس الجمهورية من نصيب الأكراد (**جلال طالباني**)
رئيس الوزراء من نصيب العرب الشيعة (**المالكي**)
رئاسة البرلمان من نصيب العرب السنة (**أسامة النجيفي**)

وتواجه حكومة المالكي الثانية تحديات جمة منها تحقيق المصالحة الوطنية بين كافة فئات المجتمع العراقي دون تهميش أو اقصاء، والعمل على إعادة النظر في العديد من المواد الدستورية خاصة ما يتعلق بالموارد الطبيعية، ناهيك عن تحقيق الأمن والسلم الوطنيين بما يعجل من انطلاق تنمية اقتصادية شاملة.

وما يزيد الطين بله، قدر تعلق الأمر بالثروات الطبيعية للبلاد خاصة النفط الخام والغاز الطبيعي، هو أن جل الاحتياطيات المعروفة من الوقود الاحفوري وفقاً للدراسات

6 حنا بطاطو، العراق: **الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**. ترجمة عفيف الرزاز. الكتاب الأول، **مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الثالثة**، بيروت 2003.

المنشورة لبيوت الخبرة العالمية تؤشر إلى حقيقة مفادها أن النفط والغاز يتمحوران حول حزام محاذي للمنطقة الشمالية الشرقية والجنوبية من البلاد مع شح واضح في المنطقة الغربية (ذات الغالبية السنية). وتضيف هذه الدراسات أن لدى العراق (**9**) حقول عملاقة جداً **Super Giants** (**ذات احتياطيات تزيد عن 5 مليارات برميل**) بالاضافة إلى (**22**) حقلاً عملاقاً (**ذات احتياطيات تزيد عن مليار برميل**). وتستأثر الحقول العملاقة في جنوب وجنوب شرق البلاد بما يتراوح بين 70 إلى 80 بالمائة من الاحتياطيات المؤكدة للبلاد في محافظات ذات غالبية شيعية منها البصرة والناصرية والديوانية وكربلاء والنجف والعمارة والسماوة والكوت تكاد تكون جميعها مغلقه مع بعض الاستثناءات للتواجد العربي السني خاصة في البصرة (**الزبير**) والناصرية (**حيث عشيرة السعدون المعروفة**). في حين تستأثر المنطقة الشرقية قرب كركوك والموصل بحوالي 20% من الاحتياطي المؤكد.

توزيع الاحتياطيات النفطية جغرافياً				
المناطق العاملة	عدد الحقول	الاحتياطيات (مليار bbl/d)	الإنتاج 2010 (1,000 bbl/d)	الطاقة الإنتاجية (1,000 bbl/d)
حكومة إقليم كردستان	6	2	15	375
شركة نفط الشمال	32	21	770	1,300
شركة نفط الوسط	27	13	10	680
شركة نفط ميسان	10	8	110	820
شركة نفط الجنوب	25	69	1,455	10,050
المجموع	100	113	2,360	13,225

المصدر: **Iraq, Country Analysis Briefs**, EIA, September 2010

وقد تصاعدت في الآونة الأخيرة بعض الدعوات لإنشاء إقليم مستقل في البصرة أسوة بأقليم كردستان في شمال العراق. ولعل من أبرز تلك الدعوات تلك التي أطلقها سماحة السيد عبدالعزيز الحكيم (**نجل آية الله العظمى عبدالمحسن الحكيم الطباطبائي**)

الفصل الثاني
لعبة الأمم والثروة النفطية العراقية

بضم البصرة مع محافظتي ميسان وذي قار ضمن إقليم واحد، ما يضمن للإقليم المزمع إنشاؤه سيطرة كبيرة على احتياطيات العراق النفطية وبنسبة تصل إلى أكثر من 80% من الأجمالي الكلي. إلا أن رحيل السيد عبدالحكيم المفاجئ بعد مرض عضال لم يمهله طويلا، حيث خلفه نجله الأكبر عمار في رئاسة المجلس الاسلامي الأعلى، أجهض هذا المشروع، اذ يبدو الأخير غير متحمس للمضي قدماً بالمشروع الذي كان يروج له والده. في المقابل هناك دعوات مماثلة لإنشاء إقليم مستقل في المنطقة الغربية (**ذات الغالبية السنية**) من قبل بعض شيوخ الدليم، منهم الشيخ أحمد أبوريشة (**رئيس صحوات العراق**)، يؤازرهم في ذلك بعض النواب في جبهة التوافق، لا سيما وأن هناك ما يشير إلى وجود احتياطيات مؤكدة من النفط الخام والغاز الطبيعي. إلا أن هذه الدعوة قوبلت برفض واسع في بعض الأوساط العشائرية والسياسية الأخرى، إذ رفضها كل من الشيخ علي الحاتم السليمان، أمير الدليم والشيخ نعيم الكعود أحد شيوخ الأنبار والقيادي في القائمة العراقية.

إن ملكية هذه الاحتياطيات فيما يشار إليه بالمناطق المتنازع عليها بين العرب السنة من ناحية والقوميتان الكردية والتركمانية هي موضع جدل كبير لاسيما لدى القادة الأكراد في أقليم كردستان العراق شبه المستقل في ظل غياب قانون واضح للثروة النفطية، يزيدها تعقيداً أن المواد الدستورية المتعلقة بالثروات الطبيعية يشوبها الكثير من الغموض مما جعلها عرضة لتفسيرات متعددة. وقد شجع كل ذلك القادة الأكراد لاسيما التحالف الوطني الكردستاني بالعمل على استخراج وتصدير النفط وعقد اتفاقيات مشاركة في الإنتاج مع شركات أجنبية (**أبرزها شركة DNO النرويجية**) لتطوير الإنتاج في حقل طق طق في منطقة (**اربيل**) وحقول أخرى دون العودة للحكومة الاتحادية في المركز بالرغم من أن الدستور يخولها ذلك. وتشير آخر التقديرات إلى أن الانتاج النفطي في كردستان العراق يقترب من 150 ألف برميل يومياً.

إلا أن الزعماء الأكراد بمن فيهم رئيس الإقليم (**مسعود البرزاني**) والرئيس السابق لحكومة الإقليم (**برهم صالح**) قد أيقنوا حقيقة مفادها أنه لا مناص من التعاون مع الحكومة الاتحادية في بغداد إذا ما أريد للإقليم تصدير نفطه عبر الخطوط الوطنية في ظل غياب أنابيب تصدير وموانئ خاصة بالاقليم. وقد تعهد القادة الأكراد على أن

الفصل الثاني
لعبة الأمم والثروة النفطية العراقية

يتم ايداع العائدات النفطية لدى الحكومة المركزية بعد استقطاع حصة الاقليم البالغة 17% في الموازنة العامة الاتحادية، على أن يبدأ التصدير في مطلع فبراير الحالي. وقد أعلن مصدر في وزارة النفط العراقية أن حكومة إقليم كردستان بدأت بالفعل بضخ كميات من النفط من حقولها عبر الخطوط العراقية الناقلة إلى ميناء جيهان التركي، على البحر الأبيض المتوسط، وبحدود 75-100 ألف برميل يوميا كمرحلة أولية، يتم رفعها تدريجياً إلى الكمية التي حددتها الوزارة باتفاقها مع وزارة الموارد الطبيعية بحكومة الاقليم وهي 150 ألف برميل من النفط يومياً.

المواد الدستورية (الخاصة بالنفط والغاز)[7]

المادة (**111**): النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات

المادة (**112**): أولًا: تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة على أن تتوزع وارداتها بشكل يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد.

ثانياً: تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الإستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز مما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي.

وإن الواضح من المادة (112) أنها تتعامل مع الحقول الحالية في (**أولاً**) ومع جميع الحقول الحالية منها وغير الحالية في (**ثانياً**)، وعدا ذلك فهي مليئة بما يحتاج للشرح والتوضيح، مما جعل العراقيين العرب يضغطون لتعديلها لتصبح منسجمة مع المادة (111) التي سبقتها، بينما يتمسك بها الأكراد لأنها من أهم المواد الدستورية التي يستندون اليها في تبرير سياستهم النفطية الحالية.

7 عن المواد الدستورية الخاصة بالنفط والغاز وتفسيراتها المتضاربة بين الحكومة المركزية الاتحادية وحكومة إقليم كردستان أنظر: الدكتور كامل المهيدي، **الجدل الكبير حول النفط بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان**، مجلة الحوار، **معهد التقدم للسياسات الإنمائية**، العدد 15، بغداد، يونيو/حزيران 2008.

الفصل الثاني
لعبة الأمم والثروة النفطية العراقية

2- العوامل الإقليمية

أثارت جولات التراخيص التي أبرمها العراق مع الشركات النفطية العالمية خلال الفترة الواقعة بين نوفمبر 2008م ومايو 2010م لزيادة الإنتاج إلى 12 مليون برميل يومياً خلال السنوات السبع القادمة، أثارت حفيظة دول الجوار العراقي وبالأخص المملكة العربية السعودية (المنتج الأكبر للنفط في العالم) وإيران (ثاني أكبر منتج ضمن منظومة أوبك) ومرد ذلك ما يلي:

المملكة العربية السعودية: إن بلوغ الرقم الإنتاجي المشار اليه أعلاه قد يفضي الى حدوث تخمة في السوق النفطية وفقاً للأوساط السعودية، لا سيما وأن هناك حالياً ما يربو على 6 ملايين برميل يومياً طاقة فائضة لدى دول أوبك منها 4,5 ملايين برميل يومياً طاقة فائضة لدى السعودية. إن الطاقة الفائضة هذه ستجعل من الصعوبة بمكان خلق طلب إضافي لمقابلة الإمدادات العراقية ناهيك عن أن ذلك سيؤدي الى تراكم المخزون التجاري لدى الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادية والتنموية مما قد يؤدي الى هبوط حادٍ وسريع في أسعار النفط.

إن السيناريو المحتمل لوقوع انخفاض في الأسعار يعد غير مقبول على الإطلاق لصناعة النفط العالمية. ولعلنا نتذكر ما حصل عند هبوط الأسعار عام 1986 إبّان أزمة الركود الاقتصادي العالمي إلى معدلات تتراوح بين 7 الى 8 دولارات للبرميل، وهو سعر لا يمكن أن تقبله الولايات المتحدة لا سيما وأن أنتاجها النفطي المحلي باهظ التكلفة، مما أدى إلى غلق العديد من الآبار النفطية في ولاية تكساس والولايات الأخرى المجاورة. وقد اضطر نائب رئيس الجمهورية (**في حينه**) جورج بوش الأب أثناء إدارة ريغان إلى الضغط على المملكة العربية السعودية لخفض إنتاجها لتحقيق نطاق سعري قدره 18 دولاراً للبرميل (**وقد وافقت أوبك على تبني هذا السعر**).

في المقابل عندما انهارت الاسعار عام 1998م على خلفية الأزمة المالية الآسيوية شد وزير الطاقة الامريكي بيل ريتشاردسون (**حاكم ولاية نيو مكسيكو حالياً**) الرحال إلى دول الخليج في مهمة لرفع الاسعار والتي آتت أكلها بشكل سريع، إذ وافقت السعودية وبقية الأعضاء في أوبك على تبني نطاق سعري يتراوح بين 22 دولاراً للبرميل كحد أدنى و28 دولاراً للبرميل كحد أقصى.

الفصل الثاني
لعبة الأمم والثروة النفطية العراقية

إلى ذلك فإن وصول الانتاج العراقي إلى معدلاته المستهدفة بحلول عام 2017م سيؤدي إلى خلق درجة لا يستهان بها من صراع مصالح داخل أوبك لاسيما وأن السعودية لا زالت تنظر بعين الريبة إلى حكومة المالكي . إذ قد يطالب العراق باعادة النظر في حصته الإنتاجية داخل أوبك ما يمكنه من تعويض الخسائر الكبيرة في صادراته خلال الحرب العراقية الايرانية وفترة الحصار الذي دام أكثر من 13 عاماً (1990 – 2003). وتشير التقديرات إلى أن خسائر العراق التراكمية من الصادرات خلال تلك الفترة وصلت إلى أكثر من 19 مليار برميل كان نصيب السعودية منها 75% أي ما يزيد على 14 مليار برميل.

إيران: لعل إيران وفقاً للعديد من المراقبين هي الخاسر الأكبر من الزيادة الكبيرة للإنتاج العراقي لسببين رئيسيين:

1- كانت كل من إيران والعراق من الناحية التاريخية تخضعان لحصة إنتاج واحدة داخل اوبك قدرها 14,5% من إجمالي إنتاج أوبك. وإن بلوغ العراق لأهدافه المرسومة قد يؤدي إلى مطالبة العراق (الذي لا زال مستثنىً من حصص الإنتاج) إلى زيادة حصته لتتماشى مع طاقته الإنتاجية الجديدة ما يعني خسارة إيران لعائدات لا يستهان بها. ولن تقف إيران مكتوفة الأيدي إزاء هذه التطورات، ولعل حادثة حقل الفكة، حين اقتحمت سرية عسكرية إيرانية الحدود في أواخر ديسمبر 2009م رافعة العلم الإيراني لفترة وجيزة على بئر رقم 4 التابع لحقل الفكة العراقي لازالت ماثلة في الأذهان، وهي رسالة للشركات الأجنبية للنأي بعيداً عن الساحة العراقية.[8]

2- وهناك عامل جيوسياسي في غاية الأهمية تلعبه الصين المتعطشة لمزيد من الإمدادات النفطية. وكانت الصين وحتى وقت قريب من أشد حلفاء ايران في مواجهتها مع الغرب على خلفية ملفها النووي وما يتبعه من عقوبات بحق الشركات المتعاملة مع إيران بما في ذلك شركات الطاقة. وإن بروز العراق كقوة نفطية عملاقة في المنطقة قد يغري الشركات النفطية الصينية وبمباركة الولايات المتحدة باعادة النظر في حساباتها وقد تجلى ذلك في جولات التراخيص حيث فازت شركة النفط الوطنية الصينية، ضمن تحالف كونسورتيوم ضم شركة بي بي البريطانية، على عقد لتوسيع حقل الرميلة العملاق (تصل قدرته الإنتاجية إلى

8 Ahmed Mousa Jiyad, **Geopolitical Determinants of Iraq's Oil Capacities, Energy and Geopolitical Risks**, August 2010

1,8 مليون برميل يومياً) كما فازت الشركات الصينية بمناقصة لتطوير حقل الأحدب (في محافظة واسط) التي تصل قدرته الإنتاجية الى 150 ألف برميل يومياً.

ووفقاً لآخر البيانات المتاحة الصادرة عن الجمارك الصينية هناك مؤشر واضح على أن الصين ماضية قدماً بمراجعة حساباتها النفطية في المنطقة، تفصح عنها تراجع وارداتها من إيران الى430 ألف برميل يومياً عام 2010، بانخفاض قدره 10% مقارنة بعام 2009م، مع زيادة ملحوظة في وارداتها النفطية من دول الخليج والسودان وأنغولا.

3- العوامل الدولية:

ذكرت أسباب عديدة للاحتلال الأمريكي للعراق في مقدمتها القضاء على أسلحة الدمار الشامل التي أثبتت الأحداث لاحقاً خلو البلاد منها. إلا أن هناك مؤشرات واضحة على أن مسألة النفط هي □ لب□ الاحتلال، ولعل أبرز دليل على ذلك هو ما افاد به السيد Alan Greenspan رئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، أي البنك المركزي في كتابه الموسوم: □عصر الاضطرابات: مغامرة في عالم جديد□The Age of Turbulence: Adventure in a New World الصادر عام 2007.

صادرات العراق من النفط الخام 2009

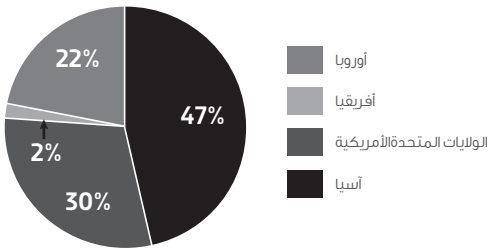

المصدر: EIA, APEX, **Global Trade Atlas**

وكان Greenspan يعد حتى وقت قريب من المقربين جداً للرئيس بوش إلا أن ذلك لم يمنعه من القول ما نصه "إن ما يحزنه هو أن يقول أمراً سياسياً يعرفة الجميع بالرغم من أنه غير ملائم معرفته، وهو أن حرب العراق هي حرب من أجل النفط بدرجة كبيرة".

ويعزز من هذا الرأي ما حصل في جولات التراخيص لزيادة الإنتاج العراقي من خلال الاستعانه بشركات النفط الأجنبية، إذ يلاحظ أن الشركات النفطية الأمريكية وإن لم يكن لها قصب السبق من حيث إجمالي عدد العقود المبرمة والتي شهدت تنوع جنسيات الشركات الفائزة إذ فازت بها كذلك شركات تابعة لدول وحكومات كانت مناهضة بشدة للحرب منها شركات روسية وصينية وفرنسية. بيد أن النظرة الثاقبة توضح بجلاء أن الشركات الأمريكية فازت في حقول عملاقة ذات احتياطات نفطية مؤكدة كبيرة اذ حصلت شركة أكسون موبيل، بالاشتراك مع شل وشركة النفط الوطنية الصينية، على عقد لتطوير حقل غرب القرنة (في محافظة البصرة جنوب البلاد) الذي تصل احتياطياته المؤكدة إلى أكثر من 8 مليارات برميل والذي وصل إنتاجه في نهاية عام 2008م إلى 270 ألف برميل يومياً، بحيث تصل قدرته الإنتاجية في نهاية عام 2017م إلى أكثر من 2,325 مليون برميل يومياً. إن بلوغ هذا الرقم من الإنتاج قد يمكن الولايات المتحدة من تخفيض اعتمادها على النفط السعودي الذي يعادل 14% من إجمالي فاتورة وارداتها خاصة في ظل تصاعد الأصوات المناوئة للمملكة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001. وضمن جولة التراخيص كذلك فازت شركة أوكسيدنتال بالاشتراك مع شركة آيني الايطالية وكوغاز الكورية على عقد لتطوير حقل الزبير لزيادة طاقته الانتاجية لتصل إلى 1,200 مليون برميل يومياً أي بزيادة قدرها 985 ألف برميل يومياً إذ يبلغ إنتاج الحقل حالياً 205 آلاف برميل يومياً فقط.[9]

4- جولات التراخيص

وفقاً لجولتي التراخيص التي أبرمها العراق مع الشركات النفطية العالمية خلال الفترة الواقعة بين نوفمبر 2008 ومايو 2010 فقد ازداد الإنتاج العراقي على النحو التالي:

9 لهب عطا عبدالوهاب، **النفط العراقي إلى أين؟** مجلة الحوار، **معهد التقدم للسياسات الإنمائية**، العدد الرابع والعشرون، بغداد، فبراير/شباط 2011.

الفصل الثاني
لعبة الأمم والثروة النفطية العراقية

1- جولة التراخيص الأولى لتطوير 6 حقول منتجة ذات احتياطيات مؤكدة تزيد على 43 مليار برميل. وشملت هذه الحقول كُلاً من حقل الرميلة وغرب القرنة والزبير. وقد فازت في الجولة الأولى من التراخيص كل من شركة BP وشركة النفط الوطنية الصينية (حقل الرميلة) وإكسنون موبيل وشل (غرب القرنة) وإيني الإيطالية وأوكسيدنتل (حقل الزبير).

2- جولة التراخيص الثانية والتي شملت 8 حقول مكتشفة لم تصل بعد إلى طور الإنتاج التجاري وباحتياطي يقدر بـ 60 مليار برميل أو ما يعادل نصف الاحتياطي المؤكد. وتوزعت هذه الحقول والعقود على النحو التالي: حقل القرنة (المرحلة الثانية) كان من نصيب شركة لوك أويل الروسية وإشتات أويل النرويجية، حقول مجنون (شركة شل وشركة بتروناس الماليزية) بالإضافة إلى حقول أصغر في الغراف وبدره والقياره والنجمة فازت بها شركات ذات جنسيات متعددة منها غاز بروم الروسية وتوتال الفرنسية وغيرها من الشركات الأجنبية الصغيرة كشركة سوناغول الأنغولية.

ووفقاً لهذه العقود فقد ازداد إنتاج العراق بحدود 200 ألف برميل يومياً في نهاية عام 2010، وزادت الطاقة الإنتاجية أكثر من 400 ألف برميل يومياً بحلول عام 2011. ويأمل العراق بعد الانتهاء من تطوير حقوله وفقاً لجولتي التراخيص المشار إليها أعلاه أن تصل الطاقة الإنتاجية فيه إلى 12 مليون برميل يومياً وبزيادة قدرها 9.5 مليون برميل يومياً عن معدلات الإنتاج الحالية وذلك بحلول أواخر عام 2017.

إن جولتي التراخيص أعلاه أثير حولهما العديد من التساؤلات ذات أبعاد متعددة، منها:

1- إن هذه الجولات قامت على أساس عقود خدمة Service Agreement تتقاضى بموجبها الشركات الفائزة بالعقود رسوم إنتاج محددة تتراوح بين دولار ونصف إلى دولارين عن كل برميل إضافي يتم إنتاجه، بخلاف عقود المشاركة في الإنتاج Production Sharing Agreement التي تمكن الشركات الأجنبية من احتجاز النفط الخام لفترة طويلة بما يفضي إلى رهن الاحتياطيات المؤكدة للأجيال القادمة.

2- تنوع الشركات الفائزة في جولات التراخيص إذ لم تقتصر حصراً على الشركات الغربية خاصةً الأمريكية والبريطانية التي شاركت في الحرب على العراق بل ضمت كذلك شركات تابعة لدول وحكومات كانت مناهضة بشدة للحرب منها شركات روسية وصينية ونرويجية وماليزية ما يجعل من مقولة "سرقة النفط العراقي" لا يجانبها الصواب بشكل كبير رغم الإقرار بأن النفط كان أحد الأجندات الأمريكية لغزو البلاد بالإضافة إلى ملف الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل التي أثبتت الأحداث خلو البلاد منها.

نتائج جولات التراخيص					
جولة التراخيص الأولى	الشركة المنفذة*	الإنتاج 2009 1,000 bbl/d	الإنتاج المستهدف 1,000 bbl/d	الزيادة المستهدفة 1,000 bbl/d	الاحتياطي (مليار bbl)
الرميلة	BP, CNPC, SOMO	1,000	2,850	1,850	17.8
غرب القرنة، المرحلة الأولى	ExxonMobil, Shell, NOC	270	2,325	2,055	8.6
الزبير	Eni, Occidental, Kogas, Misan Oil	205	1,200	995	4.0
مجموع جولة التراخيص الأولى (بليون برميل)		1,475	6,375	4,900	30
جولة التراخيص الثانية					
غرب القرنة، المرحلة الثانية	LUKOil, Statoil, Oil Exploration CO.	0	1,800	1,800	12.9
مجنون	Shell, Petronas, Misan Oil	55	1,800	1,745	12.6
الحلفاية	CNPC, Petronas, Total, South Oil	3	535	532	4.1
الغراف	Petronas, JAPEX, North Oil	0	230	230	0.8
بدرة	Gazprom, KOGAS, Petronas, TPAO, Midlands	0	170	170	0.1
القيارة	Sonangol, Nineveh	2	120	118	0.9
النجمة	Sonangol, Nineveh	0	110	110	0.9
مجموع جولة التراخيص الثانية (بليون برميل)		60	4,765	4,705	32
مجموع الجولات الأولى و الثانية		1,535	11,140	9,605.0	62.7

× تباينت أتعاب الشركات النفطية المتعاقدة الفائزة في جولتي التراخيص أعلاه، وفقاً لدرجة وعورة الحقل، إذ كلما كان الحقل أقرب إلى الإنتاج أو كونه حقلاً مكتشفاً قابلاً للتطوير انخفضت الرسوم التي تتقاضاها الشركات النفطية المعنية عن كل برميل إضافي يتم إنتاجه. وقد تراوحت هذه الرسوم بين 1.39 دولار للبرميل لتطوير حقل مجنون كحد أدنى إلى 6 دولارات للبرميل الإضافي لتطوير حقل النجمة غير المنتج حالياً.

وعلى النقيض من ذلك يرى العديد من المراقبين بما في ذلك وكالة الطاقة الدولية IEA أن العراق لن يكون بمقدوره زيادة إنتاجه كما يخطط له أي الوصول إلى 12 مليون برميل يومياً لأسباب لوجستية عديدة منها ما يتعلق بالبنى التحتية والكادر البشري ناهيك عن الوضع الأمني الذي لازال هشاً رغم التحسن الملحوظ في السنوات القليلة الماضية. كما أن السوق العالمية غير قادرة على استيعاب مثل هذه الزيادة لاسيما إذا ما علمنا أن هناك حالياً بحدود 6 ملايين برميل يومياً طاقة فائضة لدى الدول الأعضاء في أوبك خاصة في المملكة العربية السعودية الأمر الذي قد يؤدي إلى نشوب تضارب في المصالح بين البلدين. ومن الناحية التاريخية فإن حصة العراق في الأوبك كانت محددة عند معدل 14.5% من الإنتاج الكلي للمنظمة ما يعني أن إنتاج العراق وفقاً لهذه الحصة لن يزيد على ملايين برميل يومياً بحلول عام 2020، أي نصف الإنتاج المستهدف وفقاً لجولات التراخيص.

كما أن التقديرات المستقبلية تشير إلى أن الزيادة في الطلب على نفط أوبك بحلول عام 2020 ستتراوح بين 3 ملايين برميل يومياً كحد أدنى إلى 6.5 ملايين برميل يومياً كحد أقصى في أحسن الاحتمالات. إن هذا المستوى من النمو في الطلب سيكون من الصعر بمكان لاستيعاب الزيادة الكبيرة في الإنتاج العراقي.[10]

10 وهو ما ذهب إليه الخبير النفطي العراقي المعروف الدكتور فاضل الجلبي، لمزيد من التفاصيل، راجع:
Fadhil Chalabi. **Iraq's Oil Expansion And Market Stability**. *MEES*, December 6, 2010. & Asri Mousa. **Iraq's Oil Contracts,2011 & Beyond**, *Middle East Economic Survey (MEES)*, 29 May, 2011.

الفصل الثاني
لعبة الأمم والثروة النفطية العراقية

5- الإستراتيجية الأمريكية للطاقة:

هناك عامل على درجة كبيرة من الاهمية يضفي مصداقية كبيرة للرأي القائل بأن النفط كان أحد العوامل الرئيسية للحرب تجسدها الإستراتيجية الأمريكية للطاقة القائمة على محورين رئيسين:

ضمان التدفق الآمن لإمداداتها وامدادات حلفائها في حلف شمال الاطلسي (الناتو) من دول منطقة الشرق الاوسط بما فيها الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. إبقاء المعاملات الدولية بما فيها النفط "مقومة" بالدولار الأمريكي. ويمكن القول من الناحية العملية إن النفط العالمي أصبح "الغطاء" للدولار بدءا من عام 1971 حين قررت إدارة الرئيس نيكسون إيقاف العمل بقاعدة الصرف بالذهب Gold Standard التي تم اعتمادها عام 1944 فيما يعرف بـ "اتفاقية بريتون وودز". وفي عالمنا المعاصر اليوم فإن أغلب البورصات في العالم لاسيما تلك الأوربية منها والتي تعتمد اعتماداً مطلقاً على استيراداتها النفطية (أكثر من الولايات المتحدة) تسعر نفطها بعملة الدولار. وتشير التقديرات إلى أن التداول اليومي بالدولار لأغراض تتعلق بتجارة النفط الخام ومشتقاته فقط تربو على 5 مليارات دولار يومياً. وعليه فإن أي محاولة لإعادة تسعير النفط بعملة أخرى غير الدولار يعد "خطاً أحمر" للولايات المتحدة لا يجوز تجاوزه مهما كان الثمن. ويرى العديد من المراقبين أن العراق دفع ثمناً باهظاً عندما لجأ في مطلع عام 2002م إلى التسعير باليورو. وأن هذه المحاولة للخروج عن الإجماع العالمي أجهضت بعد الاحتلال مباشرة.[11]

ويذكر أن بعض الدول النفطية منها إيران وفنزويلا التي تتخذ موقفاً معادياً للسياسات الأمريكية تدرس بجدية إمكانية تسعير نفطها باليورو. كما تتردد الدعوات في أوساط الصناعة النفطية كلما هوى الدولار مقابل العملات الرئيسة الأخرى ألى إعادة التسعير من خلال سلة عملات تضم بالإضافة إلى الدولار واليورو والجنيه الاسترليني والين الياباني.
بيد أن هناك شبه إجماع في أوساط الاسواق المالية مفاده أن الدولار سيبقى مهيمناً في المعاملات الدولية ولسنوات عديدة قادمة خاصة وأنه يحتل أكثر من 80% من حجم المبادلات كما أنه يمثل أكثر من 60% من الاحتياطيات النقدية العالمية لدى البنوك المركزية.

11 لإلقاء الضوء على تبعات تسعير النفط الخام باليورو بدلا من الدولار الأمريكي، أنظر في ذلك: **فؤاد قاسم الأمير، حكومة إقليم كردستان وقانون النفط والغاز**. شبكة إيلاف الإلكترونية، 8 يناير كانون الثاني 2008. حيث يرى الكاتب أن أحد أسباب غزو العراق هو تحول العراق نحو التسعير باليورو في مطلع عام 2000، الأمر الذي يهدد هيمنة الدولار الأمريكي في المعاملات الدولية.

الفصل الثاني
لعبة الأمم والثروة النفطية العراقية

وخلاصة القول ومع الإعلان عن جولات التراخيص النفطية لزيادة الإنتاج إلى 12 مليون برميل يومياً ومع قرب الإعلان عن جولات تراخيص جديدة للتنقيب والاستكشاف عن الغاز الطبيعي الذي ما زال يحرق عند إنتاج النفط Flared Gas مما يكلف العراق مليارات الدولارات التي يتم إهدارها،
وتشخص أنظار شركات النفط العالمية من جديد إلى السوق النفطية العراقية لمواجهة الطلب المتعاظم على النفط لا سيما بعد خروج العالم مؤخراً من أزمة الكساد وتوقع نمو الطلب بشكل مضطرد خاصةً في الاقتصادات الناشئة بقيادة الصين والهند بالإضافة إلى روسيا والبرازيل.

الفصل الثالث

التقارير القطرية والدولية

أولًا

التقرير القطري: الطاقة في مملكة البحرين، الفرص والتحديات

بالرغم من أن مملكة البحرين لا ينظر إليها كمنتج رئيسي للنفط بخلاف نظرائها الآخرين في دول مجلس التعاون الخليجي إلا أن قطاع النفط لازال يستأثر بأكثر من 70% من العائدات الحكومية. كما أن الاقتصاد في مملكة البحرين يعتمد بشكل كبير على الصادرات الهايدروكربونية Hydrocarbon وبالأخص المنتجات المكررة، التي تمثل أكثر من 60% من أجمالي الصادرات الكلية.

أولاً: لمحة عامة عن تطور الصناعة النفطية في مملكة البحرين

تعد مملكة البحرين من أوائل دول الخليج التي أكتشف النفط في أراضيها، إذ تشير المشاهدات التاريخية إلى بدء تدفق النفط فيها عام 1932. وتقدر الاحتياطيات المثبتة للنفط في البحرين عند 125 مليون برميل كما في يناير 2011، وفقاً للبيانات الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية **EIA**. ويتركز جل الاحتياطي في حقل البحرين (عوالي). أما الإنتاج فيقدر بنحو 46 ألف برميل يومياً. وتشترك مملكة البحرين مع المملكة العربية السعودية مناصفة في إنتاج حقل أبو سعفة البحري البالغ 300 ألف برميل يوميا.

ولسبر أغوار التطورات التي شهدتها المملكة في إنتاج النفط فإنه يجدر بنا التوقف أولًا عند الهيكل التنظيمي للصناعة النفطية التي شهدت تطورات عديدة عبر العقود القليلة الماضية ولعل من أهم هذه التطورات صدور المرسوم رقم 63 لعام 2005 بإنشاء الهيئة الوطنية للنفط والغاز، التي حلت محل وزارة النفط في جميع إختصاصاتها. والهيكل التنظيمي لقطاع النفط والغاز يضم، بالإضافة إلى الهيئة، كلاً من الشركة القابضة للنفط والغاز التي تمتلك 100% من شركة نفط البحرين (بابكو) و75% من شركة غاز البحرين الوطنية، و 100% من شركة توسعة غاز البحرين الوطنية، 60% من شركة البحرين لتزويد وقود الطائرات 33% من شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات. ويوضح الشكل أدناه الهيكل التنظيمي للهيئة الوطنية للنفط والغاز في مملكة البحرين.

الشكل رقم 1: الهيئة الوطنية للنفط والغاز في البحرين

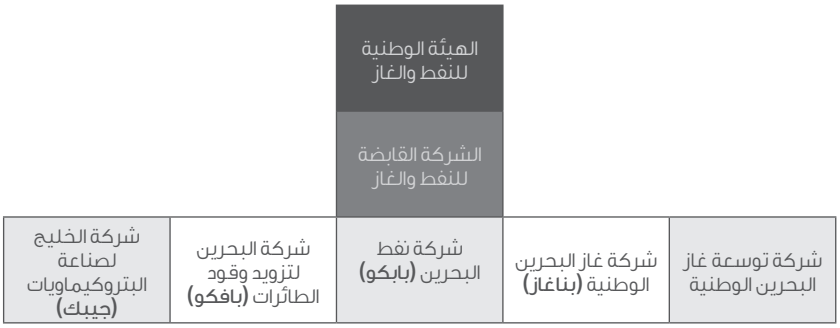

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز، التقرير السنوي

وعلى عكس دول مجلس التعاون الخليجي، تنفرد مملكة البحرين بكونها مصدراً صافياً للمنتجات البترولية بدلا من النفط الخام. إلى ذلك فإن شبكات الأنابيب محدودة جداً وتتركز بالدرجة الأساس على توصيل النفط الخام من حقل عوالي إلى مصفاة النفط في مدينة سترة. وحيث إن الإنتاج المحلي للنفط هو أدنى بكثير من طاقة المصافي، تستورد البحرين بحدود 210 ألف برميل يومياً من النفط العربي الخفيف من السعودية عبر خط بحري يربط البلدين. وتعمل شركة نفط البحرين (بابكو) على تكرير النفط الخام وتصديره عبر ناقلاتها. وتتوجه معظم صادرات البحرين إلى الهند والأسواق الآسيوية الأخرى. أما إنتاج البحرين المشترك مع المملكة العربية السعودية عند حقل أبوسعفة البحري فيتم بيعه من خلال ميناء رأس تنورة بالسعودية الذي يعد من أكبر مرافئ التصدير في العالم.

1- الإنتاج

حافظت مملكة البحرين على معدلات إنتاجها على نحو ثابت عبر العقد الماضي، في حين ازداد الاستهلاك المحلي بشكل مضطرد مما أفضى إلى تراجع الصادرات ابتداء من عام 2005 وصاعداً. ومع جهود مملكة البحرين في تنويع القاعدة الاقتصادية بعيداً عن الاعتماد المطلق على النفط، ومع ازدياد استهلاك الطاقة في صناعة البتروكيماويات وإنتاج الألمنيوم، فإن الصادرات لابد أن تتراجع. وقد بلغت صادرات

مملكة البحرين من النفط عام 2009 بحدود ثلاثة ألاف برميل يومياً مقارنةً بـ 27 ألف برميل يوميا عام 2005. ويقدر إنتاج مملكة البحرين الكلي من السوائل في عام 2010 بحوالي 46 ألف برميل يومياً منها 35 ألف برميل يومياً من النفط الخام. ويستثنى من هذا الرقم إنتاجها المشترك في حقل أبو سعفة والذي تصل حصة مملكة البحرين فيه إلى 150 ألف برميل يومياً. وقد بلغ استهلاك مملكة البحرين من النفط عام 2010 نحو 45 ألف برميل يومياً

الشكل رقم 2
إنتاج وأستهلاك النفط في البحرين (1999 - 2009)

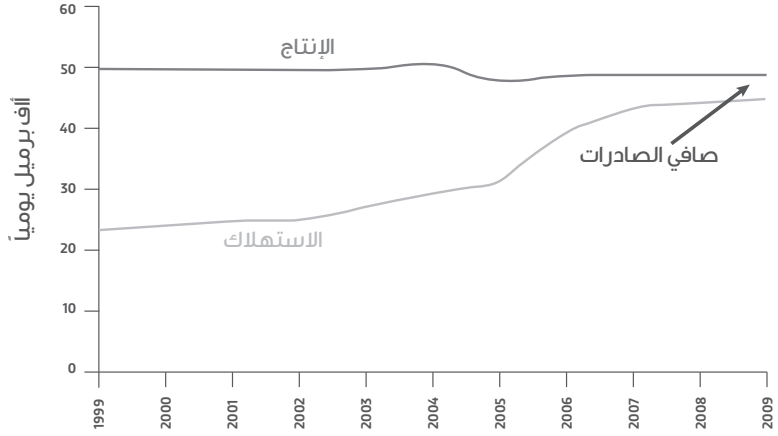

المصدر: Energy Information Administration

وكما أشرنا سابقاً فإن الإنتاج الحالي من النفط يتمركز في حقل عوالي الذي شهد تراجعاً كبيراً في إنتاجه الذي بلغ ذروته في سبعينيات القرن الماضي عند 75 ألف برميل يومياً نظراً للاستنزاف الكبير في مكامنها. و لغرض وضع حد لهذا التراجع في الإنتاج النفطي، أعلنت شركة بابكو مطلع عام، 2011 عن شروعها في حفر العديد من الآبار الجديدة في حقل عوالي. وفي تطور ذي صلة أعلنت الهيئة الوطنية للنفط والغاز (بابكو) بالاشتراك مع شركة أوكسيدنتال الأمريكية وشركة مبادلة للتطوير الإماراتية عن تأسيس شركة

عمليات مشتركة جديدة باسم شركة تطوير البترولية لتطوير وتنمية حقل البحرين. والخلاصة فإن إنتاج النفط في مملكة البحرين يمكن تأطيره على النحو التالي:

حقل البحرين — المكتشف وسط الجزيرة الأم عام 1932 والذي وصل ذروة إنتاجه من النفط في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، بينما يتراجع إنتاجه بمعدل سنوي يبلغ 2 إلى 3% حيث ينتج الآن حوالي 32 ألف برميل يومياً.

حقل أبو سعفة — الواقع في المياه الإقليمية السعودية الذي تم اكتشافه عام 1963 والذي تتناصف فيه البحرين إنتاجه مع السعودية. وحتى عام 2002 كان إنتاج النفط من الحقل لا يتجاوز 150 ألف برميل يومياً. وفي عامي 2002 و 2003 قام البلدان بالاستثمار لزيادة إنتاج الحقل بحيث أصبح إنتاجه اليومي حوالي 300 ألف برميل يومياً، وتقوم شركة أرامكو السعودية بالإشراف على الإنتاج.

ويوضح الجدول أدناه إنتاج النفط في كل من حقلي البحرين وأبو سعفة وإنتاج مصنع التكرير.

جدول رقم 1: إنتاج النفط في حقلي البحرين وأبو سعفة وإنتاج مصنع التكرير

ألف برميل سنوياً	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إنتاج حقل البحرين	13,656	13,800	13,720	13,647	13,348	13,085	12,552
إنتاج حقل أبوسعفة	52,926	54,085	55,146	54,938	54,748	53,833	54,710
إنتاج مصنع التكرير	87,765	91,122	92,350	92,669	97,716	96,217	97,904

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز، التقرير السنوي

إلى ذلك أوضحت إحصاءات رسمية عن الهيئة الوطنية للنفط والغاز والجهاز المركزي للمعلومات، صدرت مؤخراً، أن قيمة إنتاج البحرين من النفط الخام ارتفعت إلى مليارين و48 مليون دينار (نحو 5.4 مليارات دولار) خلال عام 2010 على ضوء ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية. وارتفعت مساهمة إنتاج النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي **GDP** للبحرين في 2010 إلى 23.7 % من 22.7% عام 2009.

2- التكرير

تبلغ الطاقة التكريرية لمصافي النفط في البحرين بحدود 262 ألف برميل يومياً وهناك خطط لتوسعة مصافي التكرير بما في ذلك إنشاء خطوط جديدة لاستيراد النفط الخام من السعودية. الجدير بالذكر أن أكثر من 15% من الخام المستخدم في المصفاة هو خام محلي، في حين يتم ضخ الخام المتبقي أي ما يعادل 85% عبر خط الأنابيب السعودي البالغ طوله أكثر من 50 كيلو متراً. إن هذا الخط المتقادم جداً سيتم الاستغناء عنه عند الانتهاء من إنشاء الخط العربي الجديد بطول 100 كيلو متر وبطاقة تتراوح بين 350 إلى 450 برميل يومياً تربط ما بين مركز تصنيع النفط في مدينة ابقيق السعودية ومصفاة التكرير في مدينة سترة.

البنزين الممتاز مقابل البنزين الجيد

لعل ما هو لافت وجدير بالملاحظة في مملكة البحرين، هو هيمنة البنزين الممتاز (عدد أوكتين 95) ضمن مزيج استهلاك المنتجات البترولية على حساب البنزين الجيد (عدد أوكتين 91). ومرد ذلك بالدرجة الأساس هو الدعم الكبير الذي تحظى به المشتقات النفطية بكافة أنواعها، ما يجعل أسعارها أقل بكثير من سعرها الحقيقي، وهو ما يشجع على الإفراط في الاستهلاك غير العقلاني. يذكر أن سعر البنزين بشقيه الممتاز والجيد لم يشهد أي تغيير يذكر منذ عام 1982 إذ استقر عند 100 فلس / لتر و80 فلساً / لتر على التوالي. ويعد سعر البنزين في مملكة البحرين من الأرخص على صعيد المنطقة، كما هو موضح في الجدول أدناه.

جدول رقم (2) أسعار للمشتقات النفطية في الدول العربية، 2010 دولار أمريكي/ لتر

البنزين		
الدولة	الممتاز Premium	العادي Regular
البحرين	0.27	0.21
الإمارات	0.48	0.41
السعودية	0.16	0.12
الجزائر	0.35	0.33
تونس	0.81	0.81
العراق	0.38	
مصر	0.24	0.16
سورية	0.86	
الأردن	1.12	0.87

المصدر: **التقرير الإحصائي السنوي** 2010، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت.

وفي دراسة أعدتها شركة نفط البحرين (بابكو) بينت أن استهلاك الجازولين الممتاز في البحرين في تزايد مستمر ومتواصل على حساب الجازولين الجيد، مما يشكل عبئاً على الطاقة التكريرية لمصفاة البحرين.

وبحسب الدراسة فقد بلغت حصة الجازولين الممتاز عام 2001 من السوق المحلي 3,82 ملايين برميل سنوياً أي ما نسبته 43% من إجمالي منتج الجازولين، فيما بلغت حصة الجازولين الجيد من السوق المحلي 5,02 ملايين برميل سنوياً أي ما نسبته 57%. وفي عام 2010 أصبحت حصة الجازولين الممتاز من السوق المحلي 8,71 ملايين برميل سنويا أي ما نسبته 61%، فيما بلغت حصة الجازولين الجيد من السوق المحلي 5,64 ملايين برميل سنويا وهي تعادل 39%. وبحسب الدراسة فان هذه النسب سترتفع بحلول عام 2015 وستصبح حصة الجازولين الممتاز من السوق المحلي 12,8 مليون برميل سنوياً أي ما نسبته 68%، فيما ستبلغ حصة الجازولين الجيد من السوق المحلي 5,93 ملايين برميل سنويا أي ما نسبته 32%. وعلى الرغم من ارتفاع معدل النمو لنوعي الجازولين،

فإن الجازولين الممتاز ارتفع بنسبة 3% في عام 2001 ووصل ارتفاعه إلى 8% في عام 2010 وسوف يتواصل هذا الارتفاع حتى عام 2015.

والجدير بالذكر أن 74% من المركبات في مملكة البحرين هي من صنع ياباني (سيارات يابانية)، وأن 63% من موديلات هذه السيارات يمكن استخدام الوقود الجيد بها الذي يحتوى على نسبة 90-91 من الأوكتين. وتشير التقديرات إلى أن معدل التوفير المالي الشخصي للتحول إلى الجازولين الجيد هو 120 ديناراً سنوياً وهذا يوفر مبلغاً للمستهلك نفسه من دون أن تتأثر مركبته.

جدول رقم (3): حصة الغازولين في السوق المحلي: 2001 – 2015

نوع الغازولين	2001		2010		2015	
	الكمية* (م.ب.س)	نسبة مئوية (%)	الكمية* (م.ب.س)	نسبة مئوية (%)	الكمية* (م.ب.س)	نسبة مئوية (%)
الممتاز	3.82	43	8.71	61	12.8	68
الجيد	5.02	57	5.64	39	5.93	32

× مليون برميل سنوياً

المصدر: أخبار الخليج، العدد 12,100، البحرين، 10 مايو 2011

ثانياً: الغاز الطبيعي

لمحة عامه

تعد احتياطيات المملكة من الغاز الطبيعي متواضعة جداً حيث يتم استهلاك ما يتم إنتاجه بالكامل. وتقدر الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في مملكة البحرين عند 3.25 تريليون قدم مكعب كما في مطلع يناير 2011، جلها من الغاز المصاحب المستخرج من حقل عوالي النفطي.

الإنتاج والاستهلاك

تستأثر شركة ألبا لصناعة الألمنيوم بالحصة الأكبر من الاستهلاك المحلي للغاز، لاسيما وأن الغاز الطبيعي يستخدم كلقيم feedstock في الإنتاج. ولدى شركة غاز البحرين الوطنية بناغاز Banagas طاقة توليدية لإنتاج 300 مليون قدم مكعب من الغاز في اليوم.

الشكل رقم (3)

إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي في البحرين (1999 - 2009)

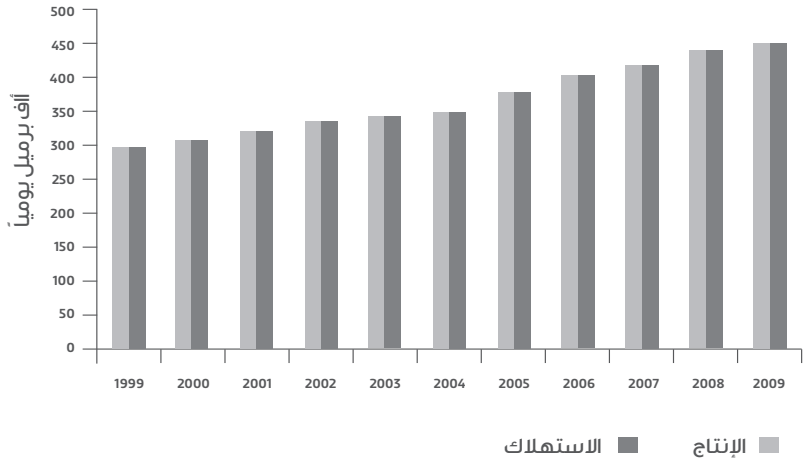

المصدر: Energy Information Administration

وتنتج البحرين الغاز الطبيعي من حقل الخف الذي يصل عمقه حوالي **10** آلاف قدم تحت سطح الأرض، ويبلغ إنتاج الغاز حوالي 500 مليار قدم مكعب سنوياً (1.4 مليار قدم مكعب يومياً).

ويقوم مصنع شركة غاز البحرين الوطنية (بناغاز) الذي تمتلك الدولة أغلبية أسهمه منذ عام 1979، بمعالجة الغاز المصاحب Associated Gas والغاز الناتج من مصفاة

البحرين لإنتاج ثلاثة أنواع من سوائل الغاز هي البروبان والبيوتان والنفثا. ويبلغ مجموع الإنتاج حوالي 3.5 ملايين برميل سنويا.

ويوضح الجدول أدناه إنتاج الغاز وسوائل الغاز في المملكة.

جدول رقم (4): إنتاج الغاز وسوائل الغاز (بروبان وبيوتان ونفثا)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إنتاج الغاز (مليار قدم مكعب)	424	429	434	428	470	488	508
إنتاج سوائل الغاز (ألف طن)	968	961	922	981	1,015	969	896

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز (البحرين)

وقد شهد الطلب على الغاز الطبيعي في البحرين نمواً متسارعاً في غضون السنوات القليلة الماضية، وهي زيادة مرشحة للارتفاع في السنوات المقبلة نظراً لنمو الصناعة المحلية ذات الاستهلاك الكثيف للطاقة.

وتتطلع شركة غاز البحرين الوطنية نحو زيادة الإنتاج لمقابلة النمو في الاستهلاك. وقد شهد إنتاج الغاز نمواً قدره 5% سنوياً في السنوات الخمس الماضية، بيد أن البحرين بحاجة إلى زيادة أكبر في الإنتاج إذا ما أريد لها استيعاب الزيادة في الطلب لاسيما وأن الغاز الطبيعي أمسى اليوم الوقود المفضل للمستهلك فهو وقود نظيف غير ملوث للبيئة.[12]

12 للتعرف على التطورات النفطية التي شهدتها المملكة أنظر: **تأثيرات الطفرة النفطية الثالثة في البحرين**، إعداد مجموعة باحثين، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، نوفمبر/تشرين الثاني 2009.

ثالثاً: إنتاج الكهرباء

بلغت طاقة الكهرباء في مملكة البحرين عام 2009 حوالي 2800 ميغاوات. وتعتمد المملكة في توليد الكهرباء بدرجة كبيرة على الغاز الطبيعي. وقد بلغ إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة في عام 2009 عند 11.2 مليار كيلوات / ساعة. وقد شهد إنتاج الكهرباء نمواً متواصلاً بلغ متوسطه 9% في السنوات الخمس الماضية.

وبحسب هيئة الكهرباء والماء فإن هذا المعدل مرشح للارتفاع خلال العقد الحالي. ويوضح الشكل أدناه تطور إنتاج الكهرباء والطاقة الاستيعابية في البحرين للفترة (1998 – 2008).

الشكل رقم (4)

تطور إنتاج الكهرباء والطاقة الإستيعابية في البحرين للفترة (1998 - 2008)

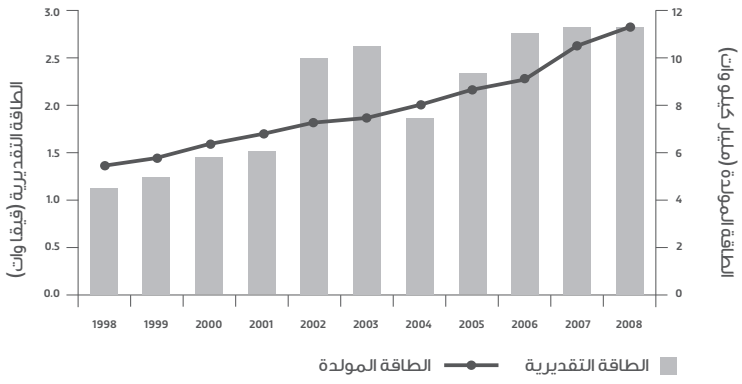

المصدر: Energy Information Administration

ومن المؤمل وصول إنتاج البحرين من الكهرباء خلال شهر أغسطس / آب 2011 إلى 4011 ميغاوات بعد الانتهاء من إنشاء محطة الدور بطاقة إنتاجية 1234 ميغاوات وبكلفة تقدر بـ 2 مليار دولار.
ولمواكبة النمو في الطلب على الكهرباء فقد شرعت حكومة مملكة البحرين في تشجيع

إنشاء مشاريع مستقلة للطاقة الكهربائية يضطلع بها القطاع الخاص من خلال خصخصة بعض منشآت الكهرباء الحكومية. وتعد شركة عزل من أوائل الشركات الخاصة التي بدأت عملها التجاري عام 2006، وتمكنت من الاستحواذ على ما يربو على ثلث إنتاج الكهرباء في نهاية عام 2009 وفقاً لهيئة الكهرباء والماء.

والجدير بالذكر أن مملكة البحرين تم ربطها بشبكة الربط الكهربائي الخليجي عام 2009 الأمر الذي يؤمن توفير إمدادات كافية من الكهرباء حتى في حالات الطوارئ. وكان مجلس التعاون قد أماط اللثام عن مشروع لتوحيد الشبكة الكهربائية الخليجية عام 2004، وقد نفذ الجزء الأول من المشروع عام 2009 الذي ربط شبكات الكهرباء لكل من السعودية وقطر والبحرين والكويت. ومن المؤمل أن تلتحق كل من دولة الإمارات وسلطنة عمان بالركب الخليجي في نهاية عام 2011.

رابعاً: إحصائيات النفط والغاز لعام 2010

وفقاً للتقرير السنوي للهيئة الوطنية للنفط والغاز، NOGA، الذي صدر في أوائل أبريل / نيسان من العام الجاري، يمكن تأطير ما يلي:

جدول (5): إحصائيات النفط لعام 2010 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2009

التفاصيل	2010	2009	المعدل اليومي/برميل	
	مليون برميل	مليون برميل	2010	2009
حقل البحرين	11.635	11.750	32.000	32,000
حقل أبوسعفة	54.741	54.760	150.000	150,000
المجموع	66.376	66.510	182,000	182,000
الواردات من النفط الخام السعودي	85.658	81.895	234,679	224,371
النفط الخام الجاري إلى مصنع التكرير	97.472	94.224	267,046	258,147
إنتاج المصفاة	99.362	95.598	272,226	261,912
المبيعات المحلية من المنتجات المكررة	9.486	9.065	25,989	24,837
مبيعات المطار	4.951	5.279	13,565	14,464
صادرات المشتقات البترولية	85.605	81.344	234,529	222,861

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز، التقرير السنوي

إنتاج النفط: إنتاج حقل البحرين من النفط الخام: بلغ خلال العام 11.635 مليون برميل (بمعدل يومي 32 ألف برميل) ، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2009.
حقل أبوسعفة: بلغ المعدل اليومي لعام 2010، 150 ألف برميل مقارنة مع نفس المعدل خلال نفس الفترة من عام 2009. ويلاحظ أن إنتاج حقل أبوسعفة يتم تصديره كنفط خام ويباع في الأسواق العالمية، أما إنتاج حقل البحرين فيتم ضخه إلى مصنع التكرير من أجل إنتاج المشتقات النفطية. ولقد بلغ المعدل اليومي لإنتاج حقل البحرين وحقل أبوسعفة من النفط الخام 182,000 برميل خلال عام 2010 وهو نفس المعدل خلال نفس الفترة من عام 2009م. أما أجمالي إنتاج حقل البحرين وحقل أبوسعفة لعام 2010 فقد بلغ 66 مليون برميل مقارنة مع نفس الكمية لعام 2009.

النفط الخام المستورد: بلغ 85.658 مليون برميل بالمقارنة مع 81.895 مليون برميل لنفس الفترة من عام 2009 أي بزيادةٍ قدرها 3.763 مليون برميل وهي تعادل 4.6%.
وقد بلغ المعدل اليومي للنفط الخام المستورد مايقارب 234 ألف برميل يومياً مقارنة مع 224 ألف برميل يومياً خلال نفس الفترة من عام 2009.

النفط الخام الجاري:بلغ النفط الخام الجاري إلى مصفاة التكرير 97.472 مليون برميل بالمقارنة مع 94.224 مليون برميل خلال عام 2009 أي بزيادة نسبتها 3.5%، أن النفط الجاري إلى المصفاة يتمثل في النفط المستورد من المملكة العربية السعودية وكذلك المنتج من حقل البحرين. وقد بلغ المعدل اليومي للنفط الخام الجاري إلى مصنع التكرير 267 ألف برميل مقارنة مع 258 ألف برميل خلال عام 2009. وتعود أسباب الزيادة إلى زيادة إنتاج مصفاة البحرين لتلبية الطلب على المشتقات البترولية والتزامات شركة نفط البحرين (بابكو).

إنتاج مصفاة البحرين بلغ 99.362 مليوناً مقارنة مع 95.598 مليون برميل يومياً خلال عام 2009 بزيادة قدرها 3.764 مليون برميل. أما المعدل اليومي فقد بلغ 272 ألف برميل مقارنة مع 262 ألف برميل خلال نفس الفترة من عام 2009، حيث تبلغ نسبة الزيادة 3.8%. والجدير ذكره أن المعدل اليومي لإنتاج المصفاة قد تجاوز الطاقة الاستيعابية للمصفاة التي تبلغ 260 ألف برميل في اليوم، حيث حققت مصفاة البحرين

معدلًا قياسياً للإنتاج خلال عام 2010. ويعتبر هذا المعدل من أعلى الأرقام التي تحققها المصفاة عبر تاريخها الطويل.

المنتجات البترولية المصدرة: بلغ المعدل اليومي للصادرات 235 ألف برميل مقارنة مع 223 ألف برميل لنفس الفترة من عام 2009، وقد بلغ إجمالي الصادرات خلال عام 2010 85.603 مليون برميل مقارنة مع 81.344 مليون برميل في عام 2009 بزيادة قدرها 4.259 مليون برميل، أي أن الزيادة تعادل 5.2%. وتعود أسباب الإرتفاع في صادرات المشتقات البترولية إلى الطلبات الخارجية على هذه المشتقات التي تنتجها مملكة البحرين من مصفاة التكرير، حيث تنتج المصفاة عدة أنواع من المشتقات النفطية تمتاز بجودتها العالية المطابقة للمواصفات العالمية. وهذه الأنواع هي: النفثا، الجازولين، الكيروسين، وقود الطائرات، الديزل، زيت الوقود، الكبريت بالإضافة إلى الأسفلت.

المبيعات المحلية: بلغ المعدل اليومي 26 ألف برميل خلال عام 2010 مقارنة مع 25 ألف برميل خلال نفس الفترة من عام 2009 أي بزيادة نسبتها 4%. وتعزى أسباب الزيادة للنهضة العمرانية التي تشهدها مملكة البحرين، وحركة السفر عن طريق جسر الملك فهد، حيث ساهم هذا الجسر في زيادة حركة السياحة العائلية الخليجية وبالتالي زيادة السيارات القادمة إلى مملكة البحرين عبر هذا الجسر.

مبيعات مطار البحرين الدولي: بلغ المعدل اليومي من وقود الطائرات خلال عام 2010 في حدود 14 ألف برميل يومياً. أما فيما يخص اجمالي المبيعات فقد بلغ 4.951 مليون برميل خلال عام 2010.

إنتاج النفط والنفط المستورد (2009 - 2010)

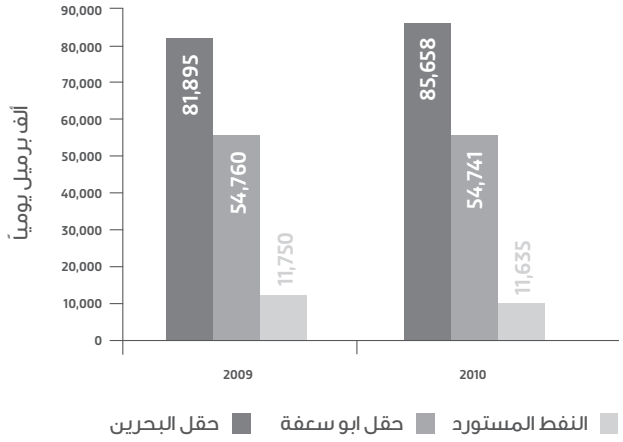

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز، التقرير السنوي

إنتاج واستهلاك الغاز:

بلغ المعدل اليومي لإنتاج الغاز في مملكة البحرين خلال العام 1.525 بليون قدم مكعب مقارنة مع 1.489 بليون قدم مكعب خلال نفس الفترة من عام 2009. أما فيما يخص الإجمالي السنوي لإنتاج الغاز فقد بلغ 556.644 بليون قدم مكعب خلال العام 2010 مقارنة مع 543.425 بليون قدم مكعب خلال نفس الفترة من عام 2009 بزيادة قدرها 13.219 بليون قدم مكعب وهي تعادل ما نسبته 2.4%. وترجع أسباب الزيادة إلى الطلب على الغاز من قبل المحطات الكهربائية في المملكة والتي تستخدم الغاز في إنتاج الكهرباء، وكذلك استخدام الغاز في المصانع الكبرى في المملكة مثل شركة نفط البحرين (بابكو) وشركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (جيبك) وشركة ألمنيوم البحرين (ألبا) والشركات الأخرى.

جدول (6): إحصائيات الغاز لعام 2010م مقارنة مع نفس الفترة من عام 2009م

البيان	2010م	2009م	الاختلاف	
	بليون قدم مكعب		بليون قدم مكعب	النسبة المئوية
إنتاج الغاز الطبيعي	451.353	440.640	10.713	2.4%
إنتاج الغاز المصاحب	105.291	120.785	2.506	2.4%
المجموع	556.644	543.425	13.219	2.4%

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز، التقرير السنوي

ويأتي استهلاك هيئة الكهرباء وشركات الكهرباء الخاصة الأخرى من الغاز في المرتبة الأولى، تليها شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) ثم شركة نفط البحرين (بابكو) وشركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (جيبك) وشركة غاز البحرين الوطنية (بناغاز) وشركة الاستثمار الصناعي، وشركة درفلة الألمنيوم وشركة البحرين لسحب الألمنيوم وشركات أخرى.

الشكل (6): إنتاج الغاز لعام **2010** مقارنة مع عام **2009**

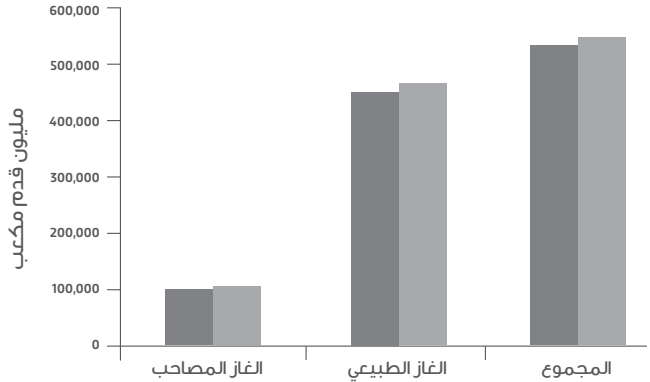

	الغاز المصاحب	الغاز الطبيعي	المجموع
2009	102,785	440,640	543,425
2010	105,291	451,353	556,644

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز، التقرير السنوي

المشاريع النفطية:

إن من أهم المشاريع قيد الإنجاز في المملكة الجديرة بالإهتمام هي:

مشروع إنتاج زيوت الأساسي للتشحيم

يعتبر هذا المشروع من المشروعات المهمة ذات الربحية العالية وهو مشروع استثماري مشترك بين الشركة القابضة للنفط والغاز مع شركة نفط البحرين (بابكو) بنسبة إجمالية 55% من المشروع والطرف الثاني شركة نيستي أويل الفنلندية، حيث تمتلك 45%. وتبلغ إجمالي تكلفة المشروع 430 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 162 مليون دينار بحريني، وقد تم الانتهاء من حوالي 90% من المشروع،
ويهدف المشروع إلى إنتاج زيوت تشحيم ذات لزوجة عالية وحسب المواصفات القياسية العالمية، وهي زيوت مطلوبة بدرجة كبيرة على النطاقين الأوروبي والأمريكي.

مشروع مولدات كهربائية

يهدف هذا المشروع إلى استبدال المولدات الكهربائية في مصفاة البحرين، ويعتبر من المشروعات المهمة بالنسبة لمصنع التكرير. ويبلغ إجمالي تكلفة المشروع حوالي 106 ملايين دولار أمريكي أي ما يعادل 40 مليون دينار بحريني.

مشروع تجديد أنابيب النفط الخام السعودي البحريني:

وهو مشروع قيد الدراسة والتخطيط، وقد قدرت التكلفة الكلية للمشروع حوالي 350 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 132 مليون دينار بحريني. ويهدف المشروع إلى تجديد وتغيير مسار أنابيب النفط الخام القادمة من المملكة العربية السعودية إلى مصفاة التكرير في البحرين والتي يبلغ طولها 55 كيلومترا إلى خارج المدن ، حيث ستتجنب تلك الأنابيب المرور في المناطق السكنية والمناطق المأهولة.

مشروع تزويد عوالي والمصفاة بكهرباء الطاقة الشمسية

بدأت مملكة البحرين أولى خطواتها العملية نحو استخدام الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء حيث بدأت مباحثاتها مع شركة (بتراسولر) الأمريكية المتخصصة في توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة المتجددة في مطلع شهر يوليو 2011. وفي حال التوصل إلى اتفاق مع الشركة المذكورة فإن مشروع توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية سيبدأ تطبيقه في مدينة العوالي ومصفاة نفط بابكو وعدد من محطات الوقود المنتشرة في جميع مناطق المملكة.

وقد أكدت الشركة الأمريكية قدرتها على توليد ما يصل إلى 22 ميجاوات من الكهرباء من الطاقة الشمسية وهذا بحد ذاته كاف لتزويد مدينة العوالي والمصفاة وبعض محطات الوقود بالكهرباء.

خامساً: الرؤية المستقبلية للطاقة في مملكة البحرين[13]

تتطلع المملكة إلى تنويع مصادر الطاقة بدلاً من الاعتماد المطلق على الوقود الأحفوري Fossil Fuel الآيل للنضوب لاسيما الاهتمام بمصادر الطاقة المتجددة خاصة طاقة الرياح والطاقة الشمسية. إلا أن الوقود الأحفوري (النفط والغاز) سيبقى الوقود المهيمن ضمن مزيج الطاقة في البحرين لعقود عديدة قادمة. ومن هذا المنطلق أرست الهيئة الوطنية للنفط والغاز إستراتيجية تعتمد على عدت مرتكزات أهمها:

- تجديد المصفاة وتحسين منتجاته لرفع القيمة المضافة وإقامة خط أنابيب جديد لنقل النفط الخام من السعودية بطاقة أكبر تصل إلى 350 ألف برميل يومياً.

- الاستخدام الأمثل للغاز المصاحب والغاز المنتج من المصفاة وزيادة الطاقة الاستيعابية لشركة غاز البحرين الوطنية.

13 **تأثيرات الطفرة النفطية الثالثة في البحرين**، مصدر سابق.

أولًا

التقرير القطري: الطاقة في مملكة البحرين، الفرص والتحديات

- زيادة موارد البحرين من النفط والغاز من خلال فتح المناطق اليابسة والمغمورة Onshore & Offshore أمام الشركات العالمية في عطاءات المشاركة في الاستكشاف والتطوير والإنتاج.

- تطبيق نظم الإنارة الذكية ونشر المنتجات التي تعمل بالطاقة الشمسية والطاقات المتجددة على نطاق أوسع، بهدف ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية. ولبلوغ ذلك تبحث الحكومة في البحرين عن كيفية تفعيل مشاركة القطاع الخاص في تطوير الواقع الكهربائي. وقد قامت مملكة البحرين مؤخراً بإطلاق التقنية الذكية لتشغيل الطاقة والأدوات الإلكترونية في المصانع والمؤسسات والشركات والمنازل.

ثانياً

التقارير الدولية: أوبك، آفاق النفط في العالم حتى عام 2030

دأبت العديد من المنظمات والمعاهد النفطية المتخصصة، على إعداد تقارير ترصد التطورات في السوق النفطية على المدى البعيد بما يمكن صّناع القرار من وضع السياسات الملائمة لمواجهتها.

ولعل من أبرز هذه التقارير هو التقرير الذي صدر منتصف شهر نوفمبر الماضي عن منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) والموسوم آفاق النفط في العالم World Oil Outlook 2010، والذي سنعرض أبرز ملامحه على النحو التالي:

1- الطاقة والنمو الاقتصادي

كان لركود الاقتصاد العالمي جراء أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة أواخر ديسمبر 2007 وما أفرزته من تداعيات لاسيما الانكماش في النمو الاقتصادي العالمي الذي لم يشهد له مثيل منذ عقود طويلة ربما تعود إلى أزمة الكساد الكبير عام 1929، إذ يلاحظ أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي GDP عام 2009 تقلص بمقدار 0.8% بخلاف سنوات النمو السابقة ما ترك بصماته الواضحة على الطلب العالمي للنفط. بيد أن النمو الاقتصادي أخذ يسترد عافيته تدريجياً مدفوعاً بدرجة أساسية بحزمة الإجراءات المالية التي اعتمدتها الإدارة الأمريكية Economic Stimulus Package خاصةً في النصف الأول من عام 2010.

أما على المدى الطويل، فإن سبر أغوار النمو الحقيقي في الطاقة لابد أن يأخذ في الاعتبار النمو السكاني الذي يتوقع أن يصل إلى 8.3 مليار نسمة بحلول عام 2030 مقارنة بـ 6.8 مليارات نسمة عام 2009 أي بزيادة قدرها 1.5 مليار نسمة. وبناءً عليه يرى التقرير أن متوسط النمو الاقتصادي المتوقع في الفترة 2010-2030 سيبلغ 3.5% سنوياً، وهذا يعني وجود زخم سيفضي إلى زيادة في الطلب على النفط وزيادة في الاستثمارات استجابة للنمو المتوقع.

2- سياسات الطاقة

تعد سياسات الطاقة أحد أبرز المحفزات للطلب على الطاقة وعرضه في المستقبل، وهي سياسات لا يمكن سبر كنهها بشكل دقيق لاسيما منها التشريعات. وقد سنت مؤخراً تشريعات ما لبثت أن تحولت إلى قوانين ملزمة من أهمها قانون أمن الطاقة الأمريكي وحزمة إجراءات الاتحاد الأوروبي لاحتواء التغيرات المناخية للحد من الاحتباس الحراري. ويرى التقرير أن مثل هذه القوانين والإجراءات سيكون لها آثار سلبية على مقدار النمو في الطلب على نفط أوبك والذي قد يتراجع بحدود ملايين برميل يومياً بحلول عام 2020. إلا أن أوبك رغم ذلك ستبقى تلعب دور المنتج المتمم Swing Producer استجابة للنمو المتعاظم على النفط في العالم، لما تتمتع به الدول الأعضاء من طاقة فائضة خاصة لدى المملكة العربية السعودية، المنتج الأول للنفط في العالم.

وفيما يلي جدول يبين تطور الطلب على النفط في العالم للفترة من (2010 2030):

	2010	2015	2020	2025	2030
الطلب العالمي على النفط	85,5	91,0	96,2	100,9	105,5
الإمدادات من خارج الأوبك	51,9	53,9	55,7	56,6	57,5
الإمدادات من دول أوبك	29,3	30,8	33,2	36,0	38,7

المصدر: **OPEC, World Oil Outlook, 2010**

3- هيمنه الوقود الأحفوري

بالرغم من السياسات التي تنتهجها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD** لتقليل الاعتماد على النفط وتشجيع الاستخدامات البديلة لها لاسيما الطاقة المتجددة لإنتاج الطاقة الكهربائية، سيبقى الوقود الأحفوري Fossil Fuel مهيمناً ضمن مزيج الطاقة العالمي وبنسبة تصل إلى 80% حتى عام 2030. وسيستأثر النفط بالحصة الأكبر منها والتي تصل إلى نحو 30% رغم التراجع في معدلات نموه مقارنة بالغاز الطبيعي إذ يتوقع أن يشهد الأخير ارتفاعاً في مزيج الطاقة تصل إلى 24% في ظل

التغيرات التكنولوجية التي جعلت منه الوقود المفضل للمستهلك والصديق للبيئة.
4- الطلب على النفط في المدى المتوسط والطويل

يشير التقرير إلى أن الاستهلاك شهد نمواً مضطرداً خلافاً للتوقعات المتشائمة جراء الركود الاقتصادي العالمي إذ ازداد الطلب على النفط بمليون برميل يومياً عام 2010 ووفقاً لهذا المنوال وبعد الأخذ بعين الاعتبار معدلات النمو في الاقتصاد العالمي والسكاني المشار إليها آنفاً، بالإضافة إلى الإسقاطات Projections المتوقعة لأسعار النفط الخام (الاسمية) التي تتراوح بين 75-85 دولاراً للبرميل حتى عام 2020، فإن الطلب على النفط سيرتفع ليصل إلى حوالي 90 برميلاً يومياً بحلول عام 2014. أما على المدى الطويل فسيصل إلى 105 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2030 أو بزيادة قدرها 21 مليون برميل يومياً مقارنة بعام 2009.

وكما هو متوقع فإن قطاع النقل (النقل البري والجوي والبحري) سيكون المحرك الرئيسي لنمو الطلب على النفط، أما على الصعيد الجغرافي فستستأثر الاقتصادات الناشئة **Emerging Economies** (البرازيل والصين والهند وروسيا الاتحادية) بالحصة الأكبر من الاستهلاك، إذ سيزداد الإستهلاك خلال الفترة 2009-2030 في الدول النامية بحدود 22 مليون برميل يومياً. وضمن معدلات النمو في الطلب على النفط على المدى الطويل فإن أكثر من 75% منها سيتحقق في الدول النامية الآسيوية.

ويرى العديد من المراقبين أن هذه الاستنتاجات عليها أن لا تثير الكثير من الدهشة لاسيما إذا ما علمنا أن قطاع النقل خاصة الطلب على المركبات (بما في ذلك السيارات الخصوصية) في الصين والهند آخذ بالتصاعد بشكل لافت، وهي مرشحة للارتفاع في العقود القليلة القادمة في ظل النمو الاقتصادي الكبير في هذين البلدين لاسيما أن متوسط عدد السيارات لكل 1,000 شخص في الصين والهند لازال متدنياً، إذ لم يزد عن 22 سيارة و11 سيارة لكل 1,000 نسمة على التوالي مقارنة بأكثر من 700 سيارة في الولايات المتحدة الأمريكية، كما هو موضح في الجدول أدناه.

توزيع المركبات والسيارات الخاصة جغرافياً في نهاية عام 2008

	عدد السكان (مليون)	المركبات (مليون)	السيارات (مليون)	عدد السيارات لكل ألف نسمة
الولايات المتحدة الأمريكية	308.7	247.3	222.2	719.8
أوروبا الغربية	540.9	276.1	238.9	441.7
فرنسا	61.7	37.1	30.7	497.5
ألمانيا	82.3	51.3	46.6	565.6
إيطاليا	59.3	40.2	35.7	601.6
الشرق الأوسط وأفريقيا	803.8	33.3	21.9	27.2
مصر	80.1	4.5	2.7	33.8
الأردن	5.9	0.8	0.5	90.3
الهند	1,164.7	18.6	12.7	10.9
الصين	1,328.8	42.5	29.6	22.3
الأوبك	377.6	35.7	24.3	58.0
الجزائر	33.5	3.6	2.2	65.3
أنغوليا	17.0	0.7	0.6	37.0
الأكوادور	13.6	0.8	0.5	37.3
إيران	70.4	7.0	5.7	80.8
العراق	29.0	2.4	0.8	27.3
الكويت	2.9	1.3	0.8	263.3
ليبيا	6.2	1.8	1.4	225.4
نيجيريا	148.1	6.2	3.0	20.6
قطر	0.8	0.6	0.4	469.9
السعودية	24.2	6.0	4.7	192.4
الإمارات	4.4	1.4	1.3	292.0
فنزويلا	27.5	4.0	3.0	107.4
العالم	6.658.5	1,003.0	823.0	123.6

المصدر: International Road Federation, World Road Statistics, various editions, OPEC Secretariat database.

5- الطريق إلى الأمام

يخلص التقرير إلى أن تعاظم التهديدات الجيوسياسية في العالم سيجعل من الحوار بين الدول المنتجة والدول المستهلكة على قدر كبير من الأهمية إذا ما أريد المحافظة على استقرار الأسواق وتعزيز النمو الاقتصادي العالمي المستدام . كما أن سوق البترول العالمي في عالم العولمة الذي نعيشه اليوم أضحى أكثر اعتماداً وتداخلاً **Interdependent** بشكل لم يعرفه العالم من قبل.

الفصل الرابع

إدمان الولايات المتحدة على النفط الأسباب والنتائج

الفصل الرابع

إدمان الولايات المتحدة على النفط: الأسباب والنتائج

تقف الولايات المتحدة الأمريكية اليوم أمام مفترق طرق، فهي وإن كانت الدولة الأولى عالمياً من حيث الإنتاج السلعي، كما يعبر عنه ناتجها المحلي الإجمالي الذي يزيد على15 تريليون دولار أو ما يعادل نحو ربع الإنتاج العالمي البالغ 58 تريليون دولار في نهاية عام 2009 وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي **IMF**. لكنها في المقابل تشهد تفاوتاً كبيراً بين الإمدادات المحلية للطاقة والاستهلاك، وفي حال استمرار الإنتاج في التراجع بالوتيرة نفسها التي طبعت العقود الأربعة الماضية، فإن الفجوة بين إمدادات الطاقة والطلب ستزداد اتساعاً، وستزداد من جرائها درجة اعتمادها على الخارج، ما يهدد الأمن الوطني القومي الأميركي.
وإزاء هذه التطورات عكفت الإدارة الأميركية في السنوات القليلة الماضية على تبني سياسات تعرف بـ"سياسة الطاقة القومية"، مبنية على برامج عمل طويلة الأمد تهدف في مجملها إلى تقليل اعتماد الولايات المتحدة على الوقود الاحفوري، وتشجيع الاستخدامات الأخرى للطاقة، كالطاقة المتجددة كبديل ناجع لحل إشكالية الاعتماد المفرط على الواردات لتلبية حاجاتها من الطاقة.

ولوضع اليد على الاختلال الهيكلي ما بين إنتاج النفط واستهلاكه في الولايات المتحدة، فإنه لا مناص من التعرف أولاً على أمور متعددة لرسم ملامح صناعة النفط في أمريكا لعل من أبرزها ما يلي:

1- مزيج الطاقة

لم يشهد مزيج الطاقة Energy Mix حسب المصدر خلال العقود الأربعة الماضية تغيرات كبيرة، إذ بقيت هيمنة الوقود الأحفوري واضحة وعلى النحو التالي:
عدم حدوث تّغير ذي شأن لحجم النفط ضمن مزيج الطاقة، رغم الجهود الكبيرة التي تبذل في هذا الصدد، إذ وصلت حصته إلى 36.8 في المائة نهاية عام 2009 مقابل42,5 في المائة عام 1965 .

ب) الغاز الطبيعي: ويمثل 26.9 في المائة من مزيج الطاقة حسب المصدر، وهي نسبة مرشحة للارتفاع، خصوصاً وأن الغاز الطبيعي أضحى الوقود المفضل للمستهلك باعتباره الوقود الأقل تلويثاً للبيئة.
ج) الأهمية الكبيرة للفحم في مزيج الطاقة خلافاً لما هو سائد في الاقتصادات

الصناعية الأخرى، والتي وصلت إلى نسبة22.8 في المائة. كما في نهاية عام 2009.

د) الطاقة النووية: ارتفعت حصتها ضمن مزيج الطاقة لتصل إلى 8.7 في المائة، خصوصا وأن هناك توجها لدى صناع القرار للتوسع في استخداماتها من خلال بناء مفاعلات نووية جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية، علما بأن الإقبال على استخدامات الطاقة النووية في الولايات المتحدة كان قد شهد تراجعاً كبيراً بعد الانفجار الذي طال مفاعلها النووي في ***Theer Meli Island*** وعادت المخاوف من توظيف الطاقة النووية تشغل بال صناع القرار في الولايات المتحدة لاسيما بعد التسرب الذي طال مفاعل فوكوشيما في اليابان.

إنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام المفاعلات النووية، 2010

أكبر عشر دول- 2,205 مليون ميغاوات/ساعة (MWh)

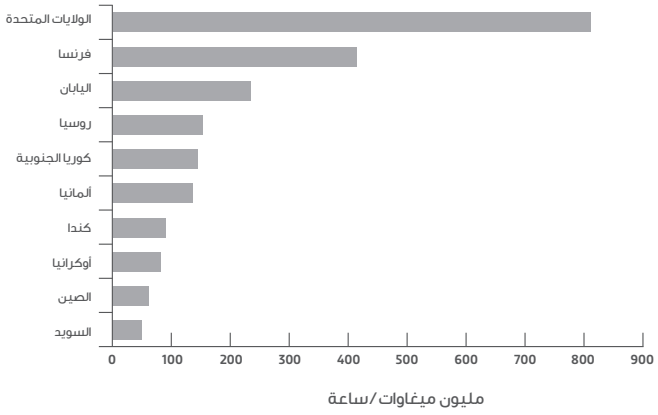

Source: International Atomic Energy Agency, Power Reactor Information System File

بيد أن عدد المفاعلات العاملة في الولايات المتحدة اليوم تضم 104 مفاعلات نووية تسهم بنحو 23% من الطاقة الكهربائية المنتجة على مستوى البلاد. وتحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى عالمياً على صعيد توليد الطاقة النووية، كما هو موضح في الشكل أعلاه.

الفصل الرابع

إدمان الولايات المتحدة على النفط: الأسباب والنتائج

وعلى صعيد متصل، شهدت الولايات المتحدة انخفاضاً كبيراً فيما يعرف بـ كثافة استخدام الطاقة، Energy Intensity أي عدد وحدات الطاقة اللازمة لإنتاج دولار واحد من الناتج المحلي الإجمالي ، إذ كانت الولايات المتحدة في حاجة إلى استهلاك 17.44 ألف وحدة حرارية بريطانية BTU لإنتاج دولار واحد من الناتج المحلي الإجمالي عام1973، في حين أنها لم تعد تستهلك سوى8.566 آلاف وحدة حرارية بريطانية في نهاية عام 2009لإنتاج القيمة ذاتها من الناتج المحلي الإجمالي. أي إن النسبة انخفضت إلى نحو النصف خلال السنوات الثلاثين المنصرمة نظرا للتحول الهيكلي في الاقتصاد الأميركي، لاسيما في قطاع الخدمات الذي يستخدم طاقة أقل لإنتاج وحدة واحده من الناتج المحلي الإجمالي، ولعل من أبرز تجليات ذلك، التوسع الكبير والمطرد في قطاع تكنولوجيا المعلومات، وهي صناعة مكثفة لرأس المال لا تعتمد بشكل كبير على الطاقة.

2- الاحتياطيات والإنتاج واستهلاك النفط

أ- الاحتياطيات المؤكدة: وصلت الاحتياطيات المؤكدة للولايات المتحدة، حسب إدارة معلومات الطاقة EIA، الذراع الإحصائي لوزارة الطاقة الأميركية إلى 28.4 مليار برميل أو ما يعدل 2% من الاحتياطيات المؤكدة عالمياً، كما في نهاية 31 ديسمبر2009 ، ما يضعها في المرتبة الحادية عشرة. وتركزت أغلب الاحتياطيات (أكثر من 80 في المائة منها) في أربع ولايات رئيسية هي: تكساس 22 في المائة، لويزيانا 20 في المائة، ألاسكا 02 في المائة، وكاليفورنيا 18 في المائة. ويذكر أن نسبة احتياطي النفط إلى الإنتاج (العمر الافتراضي للنفط) في الولايات المتحدة لا تتجاوز 12 عاما، مقابل أكثر من100 عام في كل من السعودية والعراق والكويت والإمارات وإيران. وقد شهدت الاحتياطيات المؤكدة للنفط الخام في الولايات المتحدة تراجعاً ملموساً وصل إلى أكثر من □□ في المائة منذ عام1990 ، كان أكبرها على الإطلاق التراجع الذي شهده الاحتياطي عام 1991، والذي وصل1.6 مليار برميل.

ب- الإنتاج: وصل إنتاج الولايات المتحدة من البترول عام 2009 إلى نحو 7.1 مليون برميل يومياً أو ما يعادل 7 في المائة من الإنتاج العالمي، منها 5.5 ملايين برميل يومياً من النفط الخام. أما المتبقي أي1.6 مليون برميل يومياً فتضم سوائل الغاز الطبيعي والمكثفات. علماً بأن إنتاج النفط في الولايات المتحدة كان قد بلغ ذروته عام1985، حين

وصل إلى نحو 10.6 ملايين برميل يومياً، بيد أنه أخذ بعدها في التراجع لتضافر عدد من العوامل منها، انهيار الأسعار في أواخر عام 1985 وأوائل عام 1986 إلى ما دون 10 دولارات للبرميل، بالإضافة إلى الانحسار الكبير في إنتاج العديد من المكامن دون أن تقابله اكتشافات جديدة ذات مردودٍ اقتصادي. واستقر الإنتاج في منتصف التسعينيات عند مستوى 8.3 ملايين برميل يومياً، ومنذ ذلك التاريخ والإنتاج في تراجع.

ج- الاستهلاك: شهد استهلاك النفط في الولايات المتحدة نمواً مطرداً في العقود القليلة الماضية، إذ ارتفع بنحو النصف من 11.5 مليون برميل يوميا عام1965 إلى20 مليون برميل يومياً عام 2009 ، وهي نسبة تعادل 24,1 في المائة من الاستهلاك العالمي للنفط، منها 9 ملايين برميل يوميا أو ما يعادل 43,9 في المائة على شكل غازولين، في حين توزعت الـ56,1 في المائة المتبقية بين زيت الوقود والديزل ووقود الطائرات.وقد أفضى النمو الكبير في استهلاك البترول دون أن يقابله نمو مماثل في الإنتاج إلى اتساع ما يعرف بـفجوة الإنتاج التي وصلت إلى أكثر من13 مليون برميل يومياً عام 2009، مقابل نحو 2.5 مليون برميل يومياً فقط عام 1965، أي بزيادة تصل إلى نحو خمسة أضعاف خلال فترة لا تتجاوز الأربعة عقود ما جعل الولايات المتحدة تعتمد بشكل كبير على الواردات لتلبية متطلباتها من الاستهلاك المحلي، وانعكس ذلك في رفع درجة اعتمادها على الخارج الذي وصل إلى أكثر من 60 في المائة مطلع العقد الحالي مقابل 33 في المائة فقط عام 1983.

3- الصناعات النفطية اللاحقة Down Stream Industries

شهدت الولايات المتحدة خلال العقدين الماضيين تراجعاً في طاقة إنتاج المصافي (الطاقة التصميمية) والتي انخفضت من 18.6 مليون برميل/ يومياً في عام 1980 إلى 17.4 مليون برميل/ يومياً في عام 2009.

وجاء التراجع في الطاقة الإنتاجية للمصافي نتيجة لتضافر عوامل عديدة منها:

- توقف العديد من المصافي عن العمل خلال العقدين الماضيين ما أدى إلى فقدان حوالي 1.2 مليون برميل/ يومياً من الطاقة التكريرية أو ما يعادل حوالي 10% من طاقتها الكلية.

- تدني هوامش الأرباح لغالبية المصافي رغم التحسن في معامل الاستخدام بدءاً من أوائل التسعينيات من القرن الماضي.

- الأعباء الرأسمالية الإضافية التي واجهتها المصافي لمواكبة المتطلبات البيئية الصارمة، ما أجبر العديد منها على إغلاق أبوابها.

وأسهمت هذه العوامل مجتمعة على تخفيض عدد المصافي في الولايات المتحدة من 324 مصفاة في عام 1981 إلى 160 مصفاة في نهاية عام 2009، علماً بأن آخر مصفاة رئيسة تم إنشاؤها في الولايات المتحدة تعود لعام 1976. وقد أصبح العزوف عن بناء مصافي نفط جديدة في الولايات المتحدة يلقي بظلاله على أزمة الغازولين التي تفاقمت بشكل كبير في الآونة الأخيرة. يذكر أن الطلب على الغازولين في الولايات المتحدة يشهد عادة ضغطاً كبيراً خلال فصل الصيف مع بدء ما يعرف بموسم السياقه The Driving Season حيث يصل شغف الأمريكيين في استخدام السيارات الرباعية الدفع SUVs المعروفة باستهلاكها الكبير للغازولين ذروته. وهي الفترة الممتدة من أواخر أيار/ مايو إلى أوائل أيلول/ سبتمبر . إلا أن الأزمة الحالية في أسواق الغازولين يمكن تفسيرها على النحو التالي :

1- غياب وحدات الإنتاج "المحسنة" في صناعة التكرير المحلية جعل المصافي لا تقوى على إنتاج الكميات اللازمة من الغازولين لمواجهة الطلب المحلي .

2- تعدد المواصفات المطلوبة لإنتاج الغازولين: حتى عام 1990 كان هناك حوالي 6 أنواع فقط من الغازولين في الأسواق المحلية إلا أن هذا الرقم ارتفع بشكل مضطرد ليصل عددها في أوائل عام 2010 إلى أكثر من 25 نوعاً، يخضع كل منها لمواصفات تحددها كل ولاية على انفراد. وترتب على تنوع المواصفات في الغازولين إلى إيجاد مناطق متعددة لبيع الغازولين أدى إلى تشظي الأسواق، وهو ما أصطلح عليه بـ "بلقنة" السوق إن صح التعبير The Balkanization of the Gasoline Market في إشارة إلى التفتيت الذي أصاب منطقة البلقان بعد انهيار الإمبراطورية النمساوية الهنغارية في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

3- الضوابط الجديدة للغازولين المحسن: (Reformulated Gasoline) والتي دخلت حيز التنفيذ بدءً من مطلع كانون الثاني / يناير 2004 إذ تم في بعض الولايات حظر مزج مادة ميثيل ثلاثي بيوتيل إيثر (MTBE) بالغازولين والاستعاضة بدلا عنها بمادة الإيثانول وهي مادة تصنع من الذرة . وقد ترتب على هذا التحول تحميل صناعات التكرير أعباء مالية إضافية .

4- ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية: تمثل كلفة النفط الخام حوالي 68% من سعر الغازولين في الولايات المتحدة. وبشكل عام فإن ارتفاع سعر برميل النفط (البرميل= 42 غالون) بواقع دولار واحد يفضي إلى زيادة سعر الغازولين بحدود 2.5 سنت للغالون الواحد. وقد تجاوز سعر خام متوسط تكساس (WTI) عتبة الـ مائة دولار للبرميل في مطلع أبريل عام 2010، مقابل 31.1 دولار للبرميل عام 2003 مما أدى إلى حدوث زيادة كبيرة في أسعار الغازولين، حيث قاربت 3.6 ولارات للغالون للفترة ذاتها.

وعلى الرغم من ذلك ، فلا تزال أسعار الغازولين في الولايات المتحدة أقل بكثير من أسعار مثيلاتها في الدول الصناعية الأخرى ، نظراً للتباين في هيكل الضرائب الذي لا يزيد على 30% من متوسط سعر الغالون الواحد مقارنة بأكثر من 80% في الدول الصناعية الرئيسية، كما في فرنسا وألمانيا وهولندا على سبيل المثال.

وتوزعت كلفة إنتاج الغالون الواحد من البنزين (متوسط سعر التجزئة) الذي وصل سعره إلى 3.60 دولارات/ غالون في أواخر مارس/ آذار 2010 على النحو التالي: 68% كلفة النفط الخام، 12% ضرائب، 13% كلفة التكرير وهوامش الأرباح، و7% كلفة التوزيع والتسويق، كما هو موضح في الشكل ادناه.

4- الواردات النفطية: موقع دول الخليج العربي

وصل إجمالي البترول المستورد (النفط الخام والمنتجات) في الولايات المتحدة عام 2009 إلى 12.2 مليون برميل يومياً أو ما يعادل 58 في المائة من إجمالي الاستهلاك توزعت على النحو التالي:

كلفة إنتاج غالون من الغازولين العادي (مارس 2011)
سعر التجزئة: 3.56$ دولار/ غالون

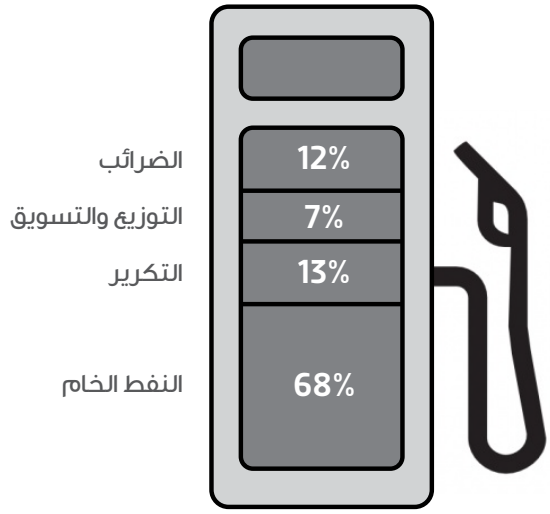

- كندا: 2 مليون برميل يومياً أو ما يعادل 17 في المائة من الواردات الإجمالية. تليها
- السعودية: عند 1.7 مليون برميل يومياً أو ما يعادل 14.5 في المائة من الإجمالي.
- المكسيك: عند 1.6 مليون برميل يومياً أو ما يعادل 13 في المائة من الإجمالي.
- فنزويلا: عند 1.3 مليون برميل يومياً أو ما يعادل11 في المائة من الإجمالي.

ويوضح الجدول أدناه أهم الموردين الرئيسيين من النفط الخام للولايات المتحدة كما في نهاية عام 2009:

أهم الموردين الرئيسيين للولايات المتحدة 2009 (مليون برميل/يوم)			
التسلسل	الدولة	الكمية (م.ب.ي)	النسبة المئوية(%) من إجمالي النفط المستورد
1	كندا	2.068	16,9
2	السعودية	1.772	14,5
3	المكسيك	1.639	13,4
4	فنزويلا	1.385	11,3
5	نيجيريا	0.873	7,1
6	العراق	0.470	3,8
7	المملكة المتحدة	0.428	3,5
8	الجزائر	0.397	3,2
9	أنغولا	0.370	3,0
10	النرويج	0.255	2,1
11	روسيا	0.253	2,0
12	الكويت	0.217	1,8

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)

ويمكن استقراء ما يلي من الجدول أعلاه:

- اعتماد الولايات المتحدة بشكل كبير على وارداتها من نصف الكرة الشمالي (كندا وفنزويلا والمكسيك) إذ تصل نسبتها إلى 41.6% من إجمالي وارداتها أو ما يعادل 5 ملايين برميل يومياً.

- أهمية منطقة الخليج بالنسبة للولايات المتحدة، إذ مازالت تمثل أكثر من 20 في المائة من وارداتها، وهي نسبة مرشحة للارتفاع في السنوات القادمة.

- الدور المتعاظم الذي يمكن أن يلعبه العراق في توريد النفط، لاسيما بعد انتهاء العمل من تنفيذ جولات التراخيص، إذ من المتوقع أن يصل الإنتاج العراقي إلى أكثر من 12 مليون برميل يومياً بحلول عام 2017 مقارنة بإنتاجه الحالي البالغ 2.7 مليون برميل يومياً.

5- إجراءات الإدارة الأمريكية للحد من الاستهلاك

لوضع حد للتفاوت الصارخ بين إنتاج النفط واستهلاكه في الولايات المتحدة، أقر الكونغرس الأميركي عام 2004 قانون الطاقة الوطني الذي تضمن العديد من البنود الجوهرية منها: إعادة إحياء برامج إنتاج الطاقة المتجددة من خلال توفير الحوافز لإنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية، وتخصيص نحو1.8 مليار دولار لتطوير تكنولوجيا إنتاج الفحم النظيف، بالإضافة إلى تشجيع إنتاج المركبات التي تستخدم خلايا الوقود (الهيدروجين)، وذلك بتخصيص أكثر من ملياري دولار لهذا الغرض، ويأمل المشرعون من خلاله أن يفضي إلى التعجيل في تصنيع السيارات العاملة بخلايا الوقود وتسويقها تجاريا عام 2020، بالإضافة إلى رفع ما يعرف بالمعدل القياسي لاستهلاك الوقود **Corporate Average Fuel Economy Standard**، وهو ما يشار إليه إختصاراً بـ**CAFE** من مستواه الحالي البالغ 22 ميل/ غالون إلى 27 ميل/ غالون عام 2015، والى 36 ميل/ غالون بحلول عام 2025. وبحسب العديد من المراقبين فان الزيادة في كفاءة استهلاك الوقود يمكنها الحد من اعتمادها المتعاظم على الخارج، خصوصا وأن:

أ) زيادة كفاءة استهلاك وقود السيارات بواقع ميل واحد/ غالون تعادل توفير ضعف كمية النفط التي يمكن استخراجها من المحمية الطبيعية في ألاسكا والتي تضم احتياطيات نفطية مؤكدة تصل حسب التقديرات إلى أكثر من 10 مليارات برميل.

ب) إن الزيادة في كفاءة الاستهلاك بواقع2.7 ميل /غالون تعادل توفير 700 ألف برميل يوميا، أو ما يساوي واردات الولايات المتحدة الحالية من العراق والكويت.

ج) ستعمل زيادة كفاءة الاستهلاك بحدود6.7 ميل /غالون على الاستغناء عن 2.5 مليون برميل يوميا، أو ما يعادل واردات الولايات المتحدة من الدول الخليجية برمتها.

6- فشل الإدارات الأمريكية المتعاقبة في تقليل اعتمادها على النفط المستورد:[14]

ما فتئت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بدءاً من إدارة الرئيس نيكسون ومروراً بإدارة الرئيس كارتر وإنتهاءً بإدارة اوباما الحالية عن الإعلان عن قرب إنهاء الولايات المتحدة من اعتمادها على النفط المستورد، لاسيما النفط العربي الخليجي، إذ سبق للرئيس نيكسون أن أعلن عام 1974 في أعقاب الحظر النفطي العربي أن الولايات المتحدة ستصبح مكتفية ذاتياً بدءاً من عام 1980. بيد أن السجل التاريخي يفيد عكس ذلك، إذ ارتفعت واردات الولايات المتحدة من 3.2 ملايين برميل يومياً عام 1973 إلى 5.3 ملايين برميل يومياً عام 1980.

أ- بوش وسراب الاستغناء عن النفط العربي

شغل موضوع الطاقة اهتماماً كبيراً لدى إدارة جورج بوش الابن، ولا غرو في ذلك لاسيما وأن الرئيس بوش أسوةً بجورج بوش الأب يتمتع بعلاقة حميمة مع الكارتيلات النفطية في ولاية تكساس مسقط رأس الرئيس. وليس من باب الصدف أن يحتل نفط الشرق الأوسط حيزا كبيرا من خطاب بوش عن "حالة الاتحاد" **The State of the Union** للعامين 2006 و2007 على التوالي، لاسيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر، وما أعقبها من تداعيات. إذ شدد بوش على أن الولايات المتحدة أصبحت "مدمنة" على النفط الذي يأتيها من أجزاء غير مستقرة في العالم، داعيا إلى الاستغناء عن 75 في المائة من نفطها المستورد من الشرق الأوسط (أو ما يعادل 1.500مليون برميل يوميا) بحلول عام2025 من خلال توظيف التكنولوجيا لتطوير بدائل لطاقة نظيفة ورخيصة يمكن الاعتماد عليها، كما أعلن الرئيس بوش عزم إدارته العمل على خفض استهلاك الغازولين (البنزين) بما يعادل ثلاثة أرباع واردات النفط الأميركية من الشرق الأوسط، أي 20 في المائة من الاستهلاك الأميركي بحلول عام 2017.

14 Anthony Cordesman, **US Oil and Gas Import Dependence**, **Center for Strategic & International Studies**, CSIS, May 2011.

ولبلوغ ذلك طالب الرئيس الأميركي بالعمل على إصدار التشريعات اللازمة لضمان تطبيق خطته التي تعول بشكل كبير على زيادة إمدادات الوقود المتجدد والبديل، خصوصا الايثانول المنتج من الذرة إلى 35 مليار برميل بحلول عام 2017، مقارنة بـ7 مليارات برميل حاليا.

كما تعول الخطة على خفض استهلاك البنزين بما يصل إلى 8.5 مليارات غالون سنويا (أو ما يعادل 200 مليون برميل) من خلال خفض استهلاك السيارات للوقود الذي حدده الكونغرس بـ 27.5 ميل للغالون الواحد .

ب- إدارة اوباما الحالية

منذ انتخاب باراك اوباما رئيساً للولايات المتحدة عام 2009 وهو لا يألو جهداً في البحث عن إجراءات للحد من اعتماد الولايات المتحدة على وارداتها من الخارج من خلال تنفيذ حزمة من الإجراءات للحد من الواردات بحوالي ثلث مستواها الحالي بحلول عام 2025 منها:

- تشجيع الإنتاج المحلي من خلال فتح باب التنقيب والاستكشاف في مناطق كانت محظورة في السابق خاصةً في المياه العميقة قبالة سواحل المحيط الأطلسي وفي المناطق المتاخمة لولاية ألاسكا.

- تشجيع استخدام الوقود الحيوي، لاسيما الإيثانول المصنع من الذرة وفول الصويا كبديل عن البنزين في صناعة السيارات.

- زيادة كفاءة المركبات لتصل إلى 39 ميل/ غالون بحلول العقد القادم.

تشجيع صناعة السيارات على إنتاج المركبات الهجينة بما في ذلك السيارات التي تعمل على الكهرباء بحيث يصل عددها إلى مليون سيارة بحلول عام 2015.

الفصل الرابع

إدمان الولايات المتحدة على النفط: الأسباب والنتائج

7- حتمية الاعتماد على نفط الشرق الأوسط

إن سعي الولايات المتحدة لتقليل اعتمادها على نفط الشرق الأوسط تحد منه اعتبارات عديدة، خصوصا إذا علمنا أن الدراسات الاستشرافية لتجارة الولايات المتحدة من البترول صافي وارداتها ستصل إلى نحو 70 في المائة من استهلاكها الكلي عام 2025، على رغم من الجهود التي تبذل لتقليل اعتمادها على الخارج منها 5.8 ملايين برميل يوميا، أو ما يعادل 27,1 في المائة واردات من دول الخليج. إضافة إلى ذلك فإن الاحتياطيات النفطية المؤكدة في دول الشرق الأوسط البالغة 754 مليار برميل أي ما يعادل 57% من الاحتياطيات العالمية المؤكدة، وما تتمتع به من تكلفة إنتاج مخفضة، ناهيك عن سلامة التكوين الجيولوجي لأراضيها، وقلة عمق آبارها، فمعظم إنتاج المنطقة يتدفق بالدفع الذاتي في حين إن 90 في المائة من آبار الولايات المتحدة و 60 في المائة من آبار فنزويلا تعمل بالضخ الصناعي، ما يعني أن تكلفة الاستثمار في حقول المنطقة أقل وأن إنتاجها أعلى وهو ما يجعل من نفطها أكثر جذباً للاستثمار فيه. هذه العوامل يضاف إليها الاعتبارات الجيوسياسية، حيث يعد العديد من دول المنطقة حليفاً استراتيجياً وثيقاً للولايات المتحدة، ستجعل من دول الشرق الأوسط اللاعب الرئيسي لتلبية متطلباتها من الطاقة ولعقود عديدة مقبلة.[15]

15 كليفورد كراوس، **هل يمكن أن تستغني أمريكا عن نفط الشرق الأوسط؟** جريدة الشرق **الأوسط**، 20 أبريل، نيسان 2011، العدد 11816. وأنظر كذلك:
David Sandalow, **Ending Oil Dependence**, **The Brookings Institution**, Washington, DC, January 22, 2007.

الفصل الخامس

المخاطر الجيوسياسية المحتملة

الفصل الخامس

التهديدات الإيرانية بغلق "مضيق هرمز": سراب بعيد المنال

أثار إعلان دول الاتحاد الأوروبي في نهاية يناير 2012 فرض عقوبات اقتصادية جديدة على إيران على خلفية ملفها النووي المثير للجدل بما في ذلك حظر الواردات النفطية الإيرانية، أثار رد فعل إيراني غاضب بالتهديد بالرد على هذه العقوبات بإغلاق مضيق هرمز الحيوي أمام الملاحة الدولية، وهو تهديد في حال تنفيذه، ستكون له تداعيات وخيمة إذ سيعني ذلك حرمان العالم من 17 مليون برميل يومياً من النفط الخام الذي تمر خلاله على ظهر الناقلات العملاقة، ناهيك عن الأضرار البالغة التي ستلحق بالصادرات الخليجية والتي يمر نحو 80% منها عبر ذلك المضيق، و لا شك في أن تنفيذ التهديدات الإيرانية بإغلاق المضيق يرقى إلى مستوى إعلان حرب على العالم وفقاً للقانون الدولي. ولوضع الأمور في نصابها الصحيح. فإنه لا مناص من التعرف أولاً على واقع الصناعة النفطية في جمهورية إيران الإسلامية اليوم وتلمس مدى قدرة اقتصادها على استيعاب صدمات بهذا المستوى الجسيم الذي يمثله إغلاق المضيق.

أولاً: الصناعة النفطية الإيرانية تحت المجهر

على الرغم من أن إيران تعد من بين أهم الدول النفطية (والمنتجة للغاز) في العالم، كما أنها تصنف في المرتبة الثانية ضمن الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) بعد المملكة العربية السعودية مباشرة، إلا أن العقوبات الاقتصادية الدولية والذي كان آخرها توقيع إدارة الرئيس أوباما على قانون أصدره الكونغرس الأمريكي بفرض عقوبات جديدة على البنك المركزي الإيراني والذي يهدد بمنع كل من يشتري نفطاً إيرانياً من إجراء معاملات مالية في الولايات المتحدة ستوقع ضرراً كبيراً بالاقتصاد الإيراني. وقد عملت العقوبات الدولية السابقة على الحد من التطور في قطاع الطاقة الإيراني والذي طال بالذات الاستثمارات في مشاريع النفط والغاز.

الاحتياطيات النفطية:

قدرت الاحتياطيات النفطية المؤكدة في إيران، في مطلع عام 2011 بنحو 137 مليار برميل وهو ما يعادل 9.3% من الاحتياطي العالمي المؤكد.
ويصنف النفط الإيراني ضمن أنواع النفط المتوسطة من حيث المحتوى الكبريتي (28

الفصل الخامس

التهديدات الإيرانية بغلق "مضيق هرمز"

درجة إلى 35 درجة API). وتعاني الحقول النفطية الإيرانية من الاستنزاف في مكامنها النفطية أذ تقدر درجة التآكل في الحقول بين 8-13 بالمائة يقابله معدل استرداد منخفض Recovery Rate يتراوح بين 20-30 بالمائة.

الإنتاج:

تعتبر إيران ثاني أكبر منتج للنفط ضمن الدول الأعضاء في منظمة أوبك بعد السعودية مباشرة، وقد بلغ إنتاج إيران من السوائل 4 مليون برميل يومياً عام 2010، منها 3,7 مليون برميل يومياً نفط خام أو ما يعادل 5% من الإنتاج العالمي. وتشير البيانات المتاحة لعام 2011 إلى إن الإنتاج الإيراني من النفط الخام بلغ في متوسطه 3,6 مليون برميل يومياً، متجاوزاً بذلك حصة إيران الإنتاجية في أوبك والبالغة 3,340 مليون برميل يومياً.
الجدير بالذكر أن إنتاج إيران كان قد وصل في متوسطه إلى 5,5 مليون برميل في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، ولامس عتبة الـ 6 مليون برميل يومياً قبيل اندلاع الثورة الإسلامية عام 1979. ومنذ ذلك الوقت تجهتد إيران لبلوغ مستويات الإنتاج السابقة. بيد أن تضافر عدد من العوامل منها الحرب العراقية-الإيرانية وغياب الاستثمارات والعقوبات الاقتصادية بالإضافة إلى التراجع الطبيعي في الحقول النفطية المنتجة، حال دون ذلك.
وتشير التقديرات إلى أن إيران تفقد سنوياً ما يتراوح بين 400 ألف إلى 700 ألف برميل يومياً نتيجة لذلك. ولغرض وضع حد للتراجع فإن الحقول الإيرانية بحاجة إلى إعادة تأهيل من خلال توظيف ما يعرف بـ تقنية الاسترداد المحسن (EOR Enhanced Oil Recovery) مثل الحقن بالغاز الطبيعي.

الصادرات:

بلغت الصادرات الإيرانية في نهاية عام 2010 حوالي 2,2 مليون برميل يومياً محققة بذلك عائدات نفطية قدرها 73 مليار دولار وهو يعادل أكثر من 50% من العائدات الحكومية.
أما الوجهة الجغرافية للصادرات الإيرانية فإن للدول الآسيوية القدح المعلى، إذ تستأثر الصين بالنصيب الأوفر عند 426 ألف برميل يومياً (ب/ي) أو ما يعادل 20% من إجمالي الصادرات الإيرانية تليها اليابان عند 362 ألف ب/ي أو ما يعادل 17% من إجمالي الصادرات في حين تحتل الهند المرتبة الثالثة عند 345 ألف ب/ي أو ما يعادل 16% من

الإجمالي. في حين بلغت حصة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي 450 ألف برميل يومياً أو ما يعادل 18% من إجمالي الصادرات الإيرانية. (أنظر الجدول رقم 1 والجدول رقم 2)

جدول رقم (1) : التوزيع الجغرافي للصادرات الإيرانية كما في نهاية عام 2010.

الدولة	ألف (ب/ي)	الحصة من الاجمالي (٪)
الصين	426	20
اليابان	362	17
الهند	345	16
إيطاليا	208	10
كوريا الجنوبية	203	9
دول اخرى	610	28
إجمالي الصادرات	2،154	100

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) November, 2011

جدول رقم (2): صادرات إيران من النفط الخام (يناير – يونيو 2011)

الدولة	النسبة المئوية من	الحجم الكلي من النفط	النسبة المئوية من
الإتحاد الاوروبي	-	450	18
إيطاليا	13	183	7
أسبانيا	13	137	6
فرنسا	4	49	2
اليونان	14	20	1
ألمانيا	1	17	1
بريطانيا	1	11	0
هولندا	2	33	1
اليابان	10	341	14
الهند	11	328	13
كوريا الجنوبية	10	244	10
تركيا	51	182	7
شمال افريقيا	25	98	4
سيرلنكا	100	39	2
تايوان	4	33	1

الصين	11	543	22

المصدر: إدارة معلومات الطاقة **op.cit**

الاستهلاك وصناعة التكرير

تعد إيران ثاني أكبر مستهلك للنفط في الشرق الأوسط (بعد السعودية مباشرة)، وقد وصل استهلاكها عام 2010 إلى 1,8 مليون برميل يومياً بزيادة 10% عن مستوياتها المتحققة عام 2009. في المقابل تعاني إيران من محدودية الطاقة الإنتاجية لمصافيها والتي وصلت في نهاية عام 2011 إلى 1,5 مليون برميل يومياً، وهذه الطاقة التكريرية لا تقوى على مقابلة الطلب المحلي المتعاظم للمنتجات البترولية لاسيما الغازولين والديزل. ويوضح الشكل (1) أدناه تطور إنتاج واستهلاك النفط في إيران للفترة 1977 – 2010.

الشكل رقم 1

تطور إنتاج واستهلاك النفط في إيران (1977 – 2010)

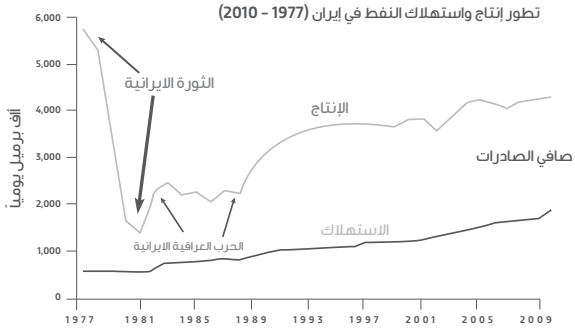

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، **AIE**

وقد وصل استهلاك إيران إلى حوالي 400 ألف برميل يومياً من الغازولين في عام 2010، تم استيراد حوالي 78 ألف برميل منها من الخارج أو ما يعادل 70% من إجمالي وارداتها من المشتقات النفطية.

ولوضع حد لعدم الكفاءة والهدر الذي يطبع قطاع الطاقة في إيران لاسيما وأن الحكومة تدعم بشكل كبير أسعار المشتقات بما في ذلك البنزين والديزل، قررت الحكومة رفع الدعم عن أسعار الوقود بشكل تدريجي. وبدءاً من ديسمبر 2010 اصبح سعر الليتر من

الفصل الخامس

التهديدات الإيرانية بغلق "مضيق هرمز"

البنزين (الغازولين) يباع بـ 40 سنت أمريكي مقابل 10 سنت لليتر الذي كان سائداً للفترة الممتدة من كانون الأول ديسمبر 2009 لغاية ديسمبر 2010.

ثانياً: غلق المضيق والبدائل المتاحة

ملامح عامة [16]

يعد مضيق هرمز الذي يقع بين سلطنة عمان وإيران والذي يربط الخليج العربي ببحر العرب، أحد أهم المِمرات المائية الإستراتيجية في العالم، ويبلغ عرض المضيق 60 كيلومتر تعبره يومياً الناقلات النفطية العملاقة التي يزيد وزنها عن 150 ألف طن، والتي تصل في ساعات الذروة إلى ناقلة واحدة كل 6 دقائق أي بمعدل يومي قدره 30 ناقلة. وتشير آخر البيانات المتاحة إلى تدفق أكثر من 17 مليون برميل يومياً عبر المضيق في نهاية عام 2011 مقارنة بـ 15,5 مليون برميل يومياً إلى 16 مليون برميل يومياً للأعوام 2009 و 2010.

ويمثل حجم النفط الذي عبر المضيق عام 2011 ما يعادل تقريباً 35% من تجارة البترول البحرية، وهو يعادل كذلك 20% من أجمالي التجارة البترولية في العالم. وتعد قارة آسيا الوجهة الجغرافية الرئيسة للنفط العابر من خلال المضيق إذ استأثرت بأكثر من 85% من الصادرات البترولية، كان حصة الأسد فيها للأسواق النفطية في اليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية.

وقد دفعت التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز أمام ناقلات النفط، دول مجلس التعاون للتفكير جدياً في استخدام خطوط الأنابيب كبديل لذلك؛ فبالنسبة للمملكة العربية السعودية يعد خط Petroline أحد أهم الخطوط البديلة في حال غلق المضيق، ويعرف أيضاً بشبكة أنابيب الشرق الغرب، ويبلغ طوله 757 ميلاً حيث يربط ابقيق في الشرق بميناء ينبع على البحر الأحمر وبطاقة استيعابية قدرها 5 مليون برميل يومياً.

أما الإمارات العدبية المتحدة فقد أعلنت عن قرب تشغيل خط أنابيب لنقل النفط لديها من حقول حبشان في إمارة أبوظبي الواقعة غربي الخليج، إلى مرفأ الفجيرة على خليج

16 Energy Information Administration, (EIA) World Oil Transit Chokepoints, December 30, 2011.

الفصل الخامس

التهديدات الإيرانية بغلق "مضيق هرمز"

عمان شرقاً دون المرور في مضيق هرمز. ومن المؤمل أن يبدأ العمل في الأنبوب قريباً وبطاقة تصل إلى 1,4 مليون برميل يومياً، يمكن زيادتها إلى 1,8 مليون برميل يومياً كحد أقصى، الأمر الذي سيتيح تصدير 70% من إنتاج الإمارات النفطي عبر الفجيرة دون المرور بمضيق هرمز المحفوف بالمخاطر.

ولا شك في أن العراق سيتحمل الوزر الأكبد من إغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية لاسيما وأن أكثر من 90% من صادراته النفطية تتم عبر الخليج العربي.
وفي المقابل فإن صادراته من المنافذ الشمالية (كركوك) عبر ميناء جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط لاتمثل سوى 10% من إجمالي صادراته النفطية.
وهناك محاولات لإعادة احياء عدد من الخطوط المعطلة منها خط بانياس على ساحل البحر المتوسط، بيد أن ما تشهده سورية اليوم من قلاقل تحول دون تحقيق ذلك في الوقت الراهن.
كما أن إعادة إحياء الخط الممتد إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر والذي تصل طاقته الاستيعابية إلى 1.650 مليون برميل يومياً والمغلق منذ غزو الكويت عام 1990، هو الآخر بعيد المنال حالياً لما يعتري العلاقات العراقية السعودية من فتور.
ويستخدم العراق بشكل محدود أسطوله من الصهاريج لنقل النفط إلى الأردن والتي يمكن زيادة عددها كأحد البدائل المتاحة في حال إغلاق المضيق أمام الملاحة الدولية.

وفي الوقت نفسه أعادت التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز إلى الواجهة من جديد فكرة مد أنبوب نفط من الأراضي السعودية ودول خليجية إلى موانئ اليمن جنوباً لتأمين صادرات النفط الخليجية. ويستهدف المشروع المقترح مد خط أنابيب لمسافة تتراوح بين 350 و400 كيلومتر في منطقة الربع الخالي جنوب السعودية إلى ميناء المكلا في محافظة حضرموت.

ثالثاً: إيران وسياسة حافة الهاوية [17]

إن مايشهده العالم اليوم من توتر بين قطبي الرحى في الخليج العربي: إيران والقوى الغربية يعيد إلى الذاكرة سياسة حافة الهاوية **Policy of brinkmanship** التي سادت في ستينيات القرن الماضي إبان أزمة الصواريخ في كوبا، حين أعلن زعيم الحزب

الفصل الخامس

التهديدات الإيرانية بغلق "مضيق هرمز"

الشيوعي خروتشوف (في خريف عام 1962) عن نشر صواريخ نووية قبالة شواطئ فلوريدا، ماحدا بالرئيس الأمريكي (جون كنيدي) إلى إصدار بيان شديد اللهجة أدى في نهاية المطاف إلى نزع فتيل الأزمة بعد أن حبس العالم أنفاسه لأيام خشية اندلاع حرب نووية تأتي على الأخضر واليابس.

لكن البعض من المراقبين ينظرون إلى التهديد الإيراني بغلق المضيق باعتباره مجرد: "جعجعة" **Sabre Rattling** يراد منها كسب تأييد الجماهير الإيرانية لحكومة الرئيس أحمدي نجاد والتغطية على المشاكل الداخلية التي تعاني منها بلاده.

أما من الناحية العملية، فإن لدى إيران القدرة العسكرية على خلق قدر كبير من الاضطراب في مضيق هرمز وذلك على المدى القصير، من خلال توظيف واستخدام الفرقاطات والزوارق الحربية الصغيرة ذات السرعة الفائقة والمزودة بالصواريخ، بالإضافة إلى قدرتها على تلغيم الممرات مما يعوق الانسياب السلس للسفن العابرة. ويعيد هذا السيناريو إلى الأذهان "حرب الناقلات" التي اندلعت في منتصف الثمانينات من القرن الماضي إبان ذروة الحرب العراقية "الإيرانية.
بيد أن قدرة ايران على غلق المضيق لفترات زمنية طويلة لن يكتب لها النجاح لأسباب عديدة، فعلى الرغم من امتلاكها لثلاث غواصات روسية الصنع، إلا أن الوجود العسكري البحري الأمريكي تحت قيادة الأسطول الخامس الأمريكي يجعل تنفيذ تلك التهديدات صعبا للغاية، ناهيك عن القواعد العسكرية المساندة في المنطقة كقاعدة العديد الجوية ومقر القيادة المركزية الوسطى للولايات المتحدة **CENTCOM** في قطر.
إلى ذلك فإن غلق المضيق سيثير حفيظة حلفاء إيران الآسيويين لاسيما الصين، العضو الدائم في مجلس الأمن، والتي تعتمد بشكل كبير على وارداتها النفطية الإيرانية.
والأنكى من كل ذلك كله هو أن غلق المضيق سيؤدي إلى حرمان إيران من تصدير نفطها للخارج بالإضافة إلى حرمانها من وارداتها الإستراتيجية لاسيما وارداتها من المواد الغذائية والسلع الرأسمالية.

الفصل الخامس

التهديدات الإيرانية بغلق "مضيق هرمز"

خاتمة

تتجه دول الاتحاد الأوروبي إلى تشديد عقوباتها الاقتصادية على إيران لتطال وارداتها من النفط الخام والمنتجات البتروكيماوية، وتهدف تلك الضغوط إلى حمل إيران على التعاون مع وكالة الطاقة الذرية **IEA** .
لكن إيران لا تزال تصر على أن برنامجها النووي مسخر بالكامل للأغراض السلمية، ولا تبدي أي مرونة في التنازل عن نشاط التخصيب، مما ينذر باحتمال توتر الأوضاع في المنطقة في غضون الأشهر القادمة.
ولا شك في أن العقوبات الغربية ستدفع إيران إلى البحث عن بدائل جغرافية آخرى، علماً بإن صادرات إيران إلى أوروبا لاتزيد عن 450 ألف برميل يومياً أو مايعادل أقل بقليل من 20% من إجمالي صادراتها، وهي كمية يمكن تعويضها من خلال منح الخصومات السعرية لزبائنها المحتملين الجدد، حيث تمثل الدول الصناعية الآسيوية الوجهة الطبيعية للبديل الأوروبي، خاصة وأن قارة آسيا تشهد نمواً مضطرداً في استهلاكها من النفط، وبالدرجة الأساسية الصين والهند، وبدرجة أقل كوريا الجنوبية واليابان (دون إغفال ما تمارسه الإدارة الأمريكية من ضغوطات لثني البلدين عن شراء النفط الإيراني).

ويستبعد العديد من المختصين في الشؤون العسكرية والإستراتيجية أن تلجأ إيران إلى غلق مضيق هرمز الذي يعد بمثابة "إعلان الانتحار" لجمهورية إيران الإسلامية خلافاً لما يدعيه قادتها العسكريون.

وبانتظار نتائج جولات المفاوضات لحل الأمور بشكل سلمي، فإن عامل عدم اليقين سيبقى العنصر المهيمن، ولا شك في أن ذلك سيؤثر على أسواق النفط ممايدفع الأسعار (مزيج خام برنت المرجعي) التي تتراوح حالياً بين 100 إلى 110 دولار للبرميل، إلى الارتفاع خشية توتر الأوضاع وتزايد المخاوف من وقف الامدادات، وهو ما سينعكس سلباً على النمو الاقتصادي العالمي، والذي خرج لتوه من أزمة ركود خانقة.

17 الدكتور وليد خدوري، **النفط في أسبوع: النفط وسياسة حافة الهاوية**، جريدة الحياة، 22 يناير، 2012. وأنظر كذلك:
Saied Khoshrou, **Challenges Ahead Of Ban On Oil Imports From Iran**, MEES, 23 January 2012.
Amrita Sen & Helina Croft, **Iran,Sabre Rattling And Sanctions, Energy & Geopoliticasl Risk**, January 2012.

الفصل الخامس

التهديدات الإيرانية بغلق "مضيق هرمز"

الملاحق الإحصائية

أولًا

إحصاءات النفط في العالم

جدول رقم 1: أكبر (15) دولة منتجة للنفط في العالم عام **2010** (ألف برميل يومياً)

	الدولة	الإنتاج
1	السعودية	10.521
2	روسيا	10.146
3	الولايات المتحدة الأمريكية	9.695
4	الصين	4.273
5	إيران	4.252
6	كندا	3.483
7	المكسيك	2.983
8	الأمارات العربية امتحدة	2.813
9	البرازيل	2.719
10	نيجيريا	2.458
11	الكويت	2.450
12	العراق	2.408
13	فنزويلا	2.375
14	النرويج	2.134
15	أنغولا	1.988

المصدر: **BP Statistical Review of World Energy**, June, 2011

أولًا
إحصاءات النفط في العالم

جدول رقم 2: أكبر (15) دولة مستهلكة للنفط في العالم عام **2010** (ألف برميل يومياً)

	الدولة	الاستهلاك
1	الولايات المتحدة الأمريكية	19.180
2	الصين	9.392
3	اليابان	4.452
4	الهند	3,116
5	روسيا	3.038
6	السعودية	2.650
7	البرازيل	2.560
8	ألمانيا	2,495
9	كوريا الجنوبية	2.251
10	كندا	2.216
11	المكسيك	2.073
12	فرنسا	1.861
13	إيران	1.800
14	بريطانيا	1.622
15	إيطاليا	1.528

المصدر: **BP, op.cit**

أولًا
إحصاءات النفط في العالم

جدول رقم 3: أكبر (15) دولة مستوردة للنفط في العالم عام **2009** (ألف برميل يومياً)

	الدولة	الواردات
1	الولايات المتحدة الأمريكية	9,631
2	الصين	4,328
3	اليابان	4,235
4	ألمانيا	2,307
5	الهند	2,233
6	كوريا الجنوبية	2,139
7	فرنسا	1,749
8	بريطانيا	1,588
9	أسبانيا	1,439
10	إيطاليا	1,381
11	هولندا	973
12	تايوان	944
13	سنغافورة	916
14	تايلند	601
15	بلجيكا	597

المصدر: **BP, op.cit**

أولًا
إحصاءات النفط في العالم

جدول رقم 4: اكبر (15) دولة مصدرة للنفط في العالم عام **2009** (ألف برميل يومياً)

	الدولة	الصادرات
1	السعودية	7,322
2	روسيا	7,194
3	إيران	2,486
4	الإمارات	2,303
5	النرويج	2,132
6	الكويت	2,124
7	نيجيريا	1,939
8	أنغولا	1,878
9	الجزائر	1,767
10	العراق	1,764
11	فنزويلا	1,748
12	ليبيا	1,525
13	كازاخستان	1,299
14	كندا	1,144
15	قطر	1,066

المصدر: **BP, op.cit**

ثانياً
إحصاءات النفط في دول مجلس التعاون

جدول رقم 5: الاحتياطيات النفطية المؤكدة في دول مجلس التعاون الخليجي **2005 – 2009**

(مليار برميل عند نهاية السنة)

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009
الإمارات العربية المتحدة	97	97	97	97	97
البحرين	0,13	0,12	0,13	0,12	0,12
السعودية	264	264	264	264	264
سلطنة عمان	5	5	5	5	5
قطر	25	25	25	25	25
الكويت	101	101	101	101	101
المجموع	492	492	492	492	492
نسبة دول الخليج للعالم (%)	41,7	42,2	41,8	41,8	41,8

المصدر: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2009، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

ثانياً
إحصاءات النفط في دول مجلس التعاون

جدول رقم 6: إنتاج النفط الخام في دول مجلس التعاون الخليجي **2005 – 2009**

(ألف برميل/يومياً)

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009
الإمارات العربية المتحدة	2378	2568	2557	2630	2270
البحرين	186	183	184	182	182
السعودية	9353	9208	8978	8532	8190
سلطنة عمان	774	687	710	748	708
قطر	757	803	845	899	842
الكويت	2572	2644	2574	2677	2260
المجموع	16020	16093	15848	15668	14452
نسبة دول الخليج للعالم (%)	22,1	19,7	18,3	18,4	20,5

المصدر: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009**، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

ثانياً
إحصاءات النفط في دول مجلس التعاون

جدول رقم 7: قيمة الصادرات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي **2005–2009** (مليون دولار)

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009
الإمارات العربية المتحدة	43,502	53,222	56,025	80,635	44,785
البحرين	5,066	5,923	7,106	5,895	3,275
السعودية	137,050	162,002	178,284	247,097	144,249
سلطنة عمان	13,189	14,379	16,523	23,296	11,670
قطر	13,774	17,685	18,741	27,428	16,172
الكويت	28,234	36,642	38,488	57,690	41,858
المجموع	240,815	289,853	315,167	442,041	262,009

المصدر: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2009، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

ثالثاً

أسعار النفط

جدول رقم 8: السعر الفوري لسلة خامات أوبك* **2005 – 2011** (دولار برميل)

السعر بالدولار	السنة**
50.6	2005
61	2006
69.1	2007
94.1	2008
60.9	2009
77.5	2010
107.5	2011

* تضم سلة أوبك الجديدة التي استحدثت في حزيران/ يونيو **2005** خامات تضم **12** نوعاً تمثل خامات الدول الـ **12** عضواً في المنظمة بعد تعليق عضوية اندونيسيا فيها، وهي : العربي الخفيف السعودي، ومزيج الصحراء الجزائري، والبصرة الخفيف العراقي، والسدرة الليبي، وموربان الإماراتي، وقطر البحري، والخام الكويتي، والإيراني الثقيل،، وخام أوريانتي الإكوادوري، وبوني الخفيف النيجيري، وبي سي أف **17** (فنزويلا)، الذي أستبدل بالخام **Merey** اعتباراً من يناير **2009**، بالإضافة إلى خام غيراسول الأنغولي.

** بلغ متوسط سعر خام سلة أوبك للأشهر الخمسة الأولى من عام 2012 (يناير، فبراير، مارس ،أبريل ومايو)، 116.6 دولاراً للبرميل.

المراجع

أولًا

المراجع العربية

تأثيرات الطفرة النفطية الثالثة في البحرين، إعداد مجموعة باحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر/تشرين الثاني 2009.

لهب عطا عبدالوهاب، مجلة الحوار، معهد التقدم للسياسات الإنمائية
– النفط العراقي إلى أين؟ العدد 24، بغداد، فبراير/شباط 2011.
– الانتفاضة في ليبيا وأمن الإمدادات/العدد 26، مايو/أيار 2011.

كليفورد كراوس، هل يمكن أن تستغني أمريكا عن نفط الشرق الأوسط؟ جريدة الشرق الأوسط، 20 أبريل، نيسان 2011، العدد 11816.

فؤاد قاسم الأمير، حكومة إقليم كردستان وقانون النفط والغاز. شبكة إيلاف الإلكترونية، 8 يناير
كانون الثاني 2008.

الدكتور كامل المهيدي، الجدل الكبير حول النفط بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، مجلة الحوار، معهد التقدم للسياسات الإنمائية، العدد 15، بغداد، يونيو/حزيران 2008.

حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية. ترجمة عفيف الرزاز. الكتاب الأول، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الثالثة، بيروت 2003.

الدكتور وليد خدوري، النفط في اسبوع: إيران وسياسة حافة الهاوية، جريدة الحياة، 22 يناير 2012.

ثانياً
المراجع الأجنبية

Ahmed Mousa Jiyad, Geopolitical Determinants of Iraq's Oil Capacities, Energy and Geopolitical Risks, August 2010.

Fadhil Chalabi, Iraq's Oil Expansion And Market Stability, MEES, December 6, 2010.

EIA, Country Analysis Briefs:

- Iraq, Country Analysis Briefs, EIA, September 2010.
- Libya, Country Analysis Briefs, EIA ,December 2010.
- Bahrain: Country Analysis Briefs, EIA March 2011.

Ali Aissaoui, MENA Energy Investment Outlook: Recovery Despite Uncertainty, Economic Commentary, Arab Petroleum Investments Corporation, APICORP, Oct / November,2010.

Bassam Fattouh, How Secure Are Middle East Oil Supplies? Oxford Institute for Energy Studies. Oxford, UK, September, 2007.

Daniel Yergin, Ensuring Energy Security, Foreign Affairs. April 2006 , Volume 85 No.2.

Giacomo Luciani, Threats to Oil Supply Security. Background Papers. Gulf Research Center Foundation, Geneva, November 2010, World Oil Transit Chokepoints.

Energy Information Administration, EIA January 2011.

BP Statistical Review of World Energy, June 2010.

James Herron, Sarah Kent and Guy Chazan. Europe aims to bring calm as oil gyrates The Wall Street Journal, Friday – Sunday. February 25–27, 2011.

ثانياً
المراجع الأجنبية

Lehab Ata Abdul-Wahab Energy Security: A Dynamic Concept. Energy & Geo-political Risk. March, 2011.

The Economist:
- The Price of Feat, 3 March 2011.
- Libya's oil. The colonel is running on empty, 16 June 2011.

Libya's Oil Outlook 2010, Organization of the Petroleum Exporting Countries, OPEC, September 2010.

Anthony Cordesman, US Oil and Gas Import Dependence, Center for Strategic & International Studies., CSIS, May 2011.

David Sandalow, Ending Oil Dependence, The Brookings Institution, Wanshington, DC, 22 January 2007.

Asri Mousa, Iraq's Oil Contracts, 2011 & Beyond Middle East Economics Survey (MEES), 29 May 2011.

Saied Khoshrou, Challenges Ahead Of Ban On Oil Imports From Iran, MEES, 23 January 2012.

Amirta Sen & Helina Croft, Iran, Sabre Rattling And Sanctions, Energy & Geopolitical Risk, January 2012.

نبذة عن الكاتب

لهب عطا عبد الوهاب

عمل مسؤولًا اقتصادياً ***Economic Officer*** في:

- الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا **(الأسكوا)**، عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية، (1992 – 1999).
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول **(أوابك)** دولة الكويت (2000 – 2008).
- مستشار الطاقة في مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية، والدولية، والطاقة منذ يونيو/حزيران 2010.
- صدر له العديد من الدراسات باللغتين العربية والانجليزية في دوريات علمية محكمة.

يسر مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة أن يضع بين يدي القارئ الكريم كتاب: **"دراسات في الطاقة: أمن الإمدادات والمخاطر الجيوسياسية، وقضايا أخرى"**، والذي يُعنى بموضوع أمن إمدادات الطاقة باعتباره أحد أبرز قضايا الأمن الإستراتيجي على مستوى العالم.

ويمثل هذا الكتاب باكورة إصدارات المركز في مجال: "برنامج الطاقة"، وهو برنامج علمي طموح يسعى إلى رصد التطورات الإستراتيجية التي قطاع الطاقة، ومن ثم دراستها وتحليلها ومتابعة مستجداتها في ظل المتغيرات التي تعصف بالعديد من الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويهدف هذا البرنامج إلى استخلاص المؤشرات المؤثرة على المصالح الحيوية لمملكة البحرين بمفهومها الشامل: سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وأمنياً.

ويسعى المركز من خلال هذا الإصدار العلمي إلى تحقيق أحد أهم أهدافه المتمثلة في تناول مختلف القضايا المتعلقة بالطاقة وأمنها من محاورها المتعددة، وذلك بهدف فهم تطوراتها، والقدرة على التعامل مع مستجداتها فيما يخدم صالح مملكة البحرين، ويحقق لها مزيداً من التقدم والازدهار.

والله ولي التوفيق.

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies

دراسات
DERASAT